

المعاهدة

سنة الوجبة القانونية

معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تحقق لمصر استقلالها التام وسيادتها الكاملة
وجهودنا الآتية تكفل لمصر مستقبلها المجيد

للدكتور

محمد عبد الله العزني

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق

الرسالة الأولى

التحالف العسكري والشروط العسكرية
لا يتعارضان مع السيادة الداخلية والسيادة الخارجية

(نشرت تباعاً بجريدة الجهاد خلال شهر سبتمبر ١٩٣٦)

المعاشاة

سورة الوحيدة القانونية

معاهدة ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ تحقق لمصر استقلالها التام وسيادتها الكاملة
وجهودنا الآنية تكفل لمصر مستقبلها المجيد

للدكتور

محمد عبد الله العزبي

استاذ القانون العام بكلية الحقوق

الرسالة الأولى

التحالف العسكرى والشروط العسكرية
لا يتعارضان مع السيادة الداخلية والسيادة الخارجية

(نشرت تباعا بمجريدة الجهاد ختملال شهر سبتمبر ١٩٣٦)

الى بطل الاستقلال ، الرئيس الجليل ، والزعيم الموهوب

صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

ارفع تقديري الأسمى

لجهدك الطاهر

في تشييد مجد الوطن

محمد عبد الله العربي

الاحتكام الى منطق التاريخ والواقع

يوم ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ أجد يوم في تاريخنا القومي ، يوم أغر، استكملت فيه مصر استقلالها ، وتمت لها أسباب سيادتها الداخلية والخارجية ، وظفرت بمكانة في الأسرة الدولية ، لم تبلغها منذ قرون طويلة الأمد .

أنا لا ألقى الكلم على عواهنه وإنما أدعمه بالدليل الحاسم الذي لن ينتقص منه نقيب المتشائمين ، ولن يرقى اليه عويل الهدامين ، وحشرة المتخادلين .
تعالوا نحتكم إلى التاريخ أولاً ، وإلى القانون ثانياً

وتعالوا أولاً إلى التاريخ حكماً بيننا وبينكم ، لا مرد لحكمه : منذ أوائل القرن السادس عشر فنت شخصية مصر الدولية بالفتح العثماني ، وأصبحت إحدى ولايات السلطنة العثمانية ، يتعاقب عليها الولاة العثمانيون ، ويتولى الأمر فيها دخلاء من المماليك والأعجام ، مهما بلغت سطوتهم واستقلالهم الفعلي بإدارة شؤون البلاد ، فانهم من الوجهة الدولية لم يعدوا أن يكونوا عمالاً تابعين للسلطان العثماني ، يعملون في ظل واليه ، ويحكمون باسمه ، ويصدعون بأمره ..

إلى أن جاء موقف مصر الأول البطل خالد الذكر محمد علي ، فنفخ في الروح المصرية ، الكامنة في هذا الشعب العتيد ، فاذا هي شعلة ، ملتهبة تمتد وتعلو فلا تصدها الحدود المترامية ، ولا الحصون المشمخرة ، ولا الجيوش الجرارة . واذا مصر الصغيرة قد أصبحت أمبراطورية شاسعة الأرجاء ، خاققة الاعلام . ولكن سرعان ما تأمرت أوروبا على هذه الأمبراطورية الفتية ، فأبت عليها مكانها الحق في الأسرة الدولية ، وانتزعت منها ثمار انتصاراتها ، وأعادت مكرهة إلى حظيرة التبعية العثمانية ، وسجلت عليها هذه العودة في

معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وعادت مصر « دولة تابعة ناقصة السيادة » ، في حيز الامبراطورية العثمانية .

وهكذا قضى على مصر أن تخفق - بالرغم من انتصار جيوشها الباسلة وأساطيلها الظافرة وتضحيات أبنائها وشيوخها - في أن تنزع من الدول الاعتراف العادل بشخصيتها الدولية الكاملة .

إلى أن جاء الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ ، فقضى في الواقع على عناصر السيادة الداخلية المحدودة ، التي استبقتها مصر في معاهدة سنة ١٨٤٠ ، وان ظلت مصر من الوجهة الشكلية « دولة تابعة » في حيز الامبراطورية العثمانية؛ ثم انقلب الاحتلال إلى حماية بريطانية في سنة ١٩١٤ ، ولم يزد اعلان الحماية عن تسجيل الواقع والتوفيق في نظام الحكم بين الشكل والجوهر .

حتى إذا حسبت الدولة البريطانية أنها قضت على شخصية مصر الدولية القضاء الأخير ، وظنت أن الروح المصرية قد ماتت موتاً لا نشور بعده ، إذا هذه الروح الكامنة في أعماق هذا الشعب الصبور تشور ثورتها المجيدة ، وتتنزع من بريطانيا العظمى اعترافاً دولياً بأن مصر أصبحت « دولة مستقلة ذات سيادة » ، ولكنها شفعت هذا الاعلان الذي أخرجته على مضض بتحفظات تتعارض من كل وجه مع عناصر السيادة ومستلزمات الاستقلال .

ظل الشعب المصرى في جهاده المتواصل ، وظلت السياسة البريطانية في عنادها الأعمى ، ومناواراتها الفاشلة، إلى أن أيقنت أن هذا الشعب مهتدياً بهدى زعمائه الأمناء ووثلائه المخلصين ، لا يرضى بغير الاستقلال الكامل والسيادة الحقة بديلاً . واذن الله يومئذ بتغير مفاجيء في الحالة الدولية ، لم يلبث أن رفع الغطاء عن أعين السياسة البريطانية - أو الجانب البصير فيها - فأدركت أنه خير لها وأجدى عليها أن يكون لها من مصر المستقلة حليفة ذات بأس ، ودولة ذات شوكة ومنعة ، تكون لها بمثابة « يابان الشرق

الأدنى ، كما خلقت بتحالفها القديم مع اليابان الفتية في الشرق الأقصى :
دولة عظمى اعتزت بها في صد الخطر الروسي عن امبراطوية الهند .

تعاونت هذه العوامل الثلاثة : ثبات الشعب ، وجهاد زعمائه الأبرار
والظروف الدولية المواتية ، على خلق معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ود شروطها
العسكرية ، .

جاءتنا معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بالاستقلال الكامل بكل أركانه ،
وبالسيادة التامة بكل عناصرها ؛ وسأقيم لك الدليل الحاسم على هذا ، عندما
محتكم الى القانون ؛ وجاءتنا « الشروط العسكرية » بتحالف عسكري ، يعتد
به ، هو في الحق الضمانة الفذة - إلى أجل معلوم - لذلك الاستقلال وتلك
السيادة ؛ ولو أن المعاهدة جاءت ولم يصحبها هذا التحالف العسكري لقلت
إنها لا تساوى قيمة الورق الذي كتبت عليه ، ولقلت إنها خدعة ماكرة
من السياسة البريطانية

ذلك لأن أماننا على أقل تقدير عشر سنين ، نستكمل فيها العدة التي نكفل
بها أن نصد عن هذا الاستقلال الوليد - عاديات الزمن ، فكيف نحفظ
باستقلالنا في هذه الفترة - وان اعترفت به دول الأرض جميعاً - وليس
لدينا الوسائل المادية لصيانتته .

أيها السادة المعارضون : انكم تخلطون بين أمرين متباينين ، ولا أدري
أهذا الخلط عن جهل برىء ، أم عن سفسطة خبيثة : بين حالة دولة كسبت
استقلالها وسيادتها على أثر حرب ظافرة ، دحرت فيها الدولة المغتصبة فاستقلت
عنها ، وظلت جيوشها المنتصرة رابضة على حدودها تذود عن هذا الاستقلال
المكتسب ؛ وبين دولة كسبت استقلالها على أثر مفاوضات سياسية مع
الدولة الغاصبة ، ولكن لم تنهأ لها بعد الوسائل المادية لصيانة هذا الاستقلال
الوليد ، ألا تكون عرضة ، غداة استقلالها ، لاكتساح قوات أية دولة أخرى ؟

وأليس من الحكمة الظاهرة والمنطق السليم أن نعقد محالفة عسكرية مع دولة قوية — ولتكن عدوة الامس وصديقة اليوم ، لاسيما إذا ألفينهما المصلحة المشتركة — ريثما تنهيا لها أسباب الدفاع القومى

الحالة الأولى هي حالة تركيا بالامس والحالة الثانية هي حالة مصر اليوم؛ إن تركيا، بعد هزيمتها في الحرب الكبرى، فقدت استقلالها بالفعل، وإن لم يكن بالاسم، واحتلت عاصمتها قوات الحلفاء — انجلترا وفرنسا وإيطاليا — وتدخلت السلطات المحتلة في كل شؤونها السياسية والإدارية، حتى كان لا يبت في تعيين الوزراء إلا بعد الرجوع إلى السلطات المحتلة، وسام المحتلون هذا الشعب النيل كل صنوف الخسف والهوان، وظلت تركيا على هذه الحالة المزرية إلى أن قام مصطفى كمال قومه المجيدة، وجند الشعب التركي عن بكرة أبيه، فذحر جيش اليونان صنيعه الحلفاء، واضطر قوات الحلفاء إلى الجلاء، واسترد لبلاده سيادتها المثلومة واستقلالها المغتصب، وظلت جيوشه رابضة وراء الحدود والشعور على أتم أهبة للكفاح.

تلك حالة تركيا، فأين منها حالة مصر، التي سعت إلى استرداد استقلالها بالحجة والبرهان، والنضال السلي، والاعتزاز بالظروف الدولية المواتية؟ بل دع عنك الدول ذات الاستقلال الوليد، وانظر إلى الدول ذات الاستقلال العريق:

هل أجدى على الحبشة استقلالها القديم، المعترف به في كل الوثائق الدولية، بل وعضويتها في عصبة الأمم، عند ما لم تكن استكملت الاهبة المادية لصيانة هذا الاستقلال؟

بل هاهي الدول الكبرى، بالرغم من جحافلها وأساطيلها وحصونها، ترى أنه لا أمان على استقلالها ولا واثق لكيانها، إلا أن تعقد المحالفات العسكرية مع عشرات الدول، وتتكبد في سبيل خلق هذا التحالف العسكى واستدامته تضحيات جسيمة مالية وسياسية.

هاهى فرنسا جرت سياستها التقليدية بعد الحرب ، فى سبيل اتقاء الخطر
الألماني ، على انشاء جهة عسكرية فى شرق ألمانيا وجنوبها من حليفات
متعدادات — رومانيا وتشيكوسلوفاكيا وبولاندة — وبذلت لخلق هذا
التحالف العسكرى ، واستدامته ، جهوداً ، جبارة مالية واقتصادية وعسكرية
ودبلوماسية . وأخيراً لم تر بدا من أن تمد يدها إلى روسيا البولشفية ، وعقدت
معها الحلف العسكرى الأخير . وهاهى مع انجلترا فى ميدان السياسة الدولية
تقف موقفاً يكاد يكون موقف التابع للتبوع ، اجتذاباً لتأييدها العسكرى
فى دفع الخطر الألماني . ولو أن فرنسا اكتشفت وسيلة — فى صورة مصلحة
مشتركة مثلاً — لاجتذاب قوات حليفاتها إلى حدودها المهددة — وسيلة
تشبه مركز قناة السويس بين انجلترا ومصر — لما ترددت فى استغلال هذه
الوسيلة ، ولما رأت فى هذا الاستغلال الا تدعيماً لاستقلالها وتأييدها له ،
مادام وجود هذه القوات الحليفة ومعوتها لا يتعارضان فى كثير أو قليل
مع عناصر سيادتها الدولية ، ومقتضيات استقلالها القومى ، طبقاً لاحكام
القانون العام .

وهذا ما كفلته لنا المعاهدة ، فى شأن القوات البريطانية المرابطة فى منطقة
القنال ، للدفاع عن القنال مؤقتاً ، لا للدفاع عن مصر ، إذ هذا الحق — حق
الدفاع — الذى هو من أهم عناصر السيادة ، قد استردته مصر كاملاً ، ولم
ترتبط فيه إلا بحلف عسكرى شريف ، هو حلف الند للند .

ذلك منطق التاريخ ، والواقع ، والعرف الدولى ، يلبسه كل ذى بصر سليم .
والآن نريد أن نحتكم إلى الفقه القانونى فى تكييف هذا الوضع ، أهو
« حماية » ، كما يزعم خصوم المعاهدة ؛ أم هو استقلال تام ، مدعم الجوانب ،
وطيد الأركان .

الاحتكام الى منطق الفقه القانوني

احتكنا في مقال الامس الى منطق التاريخ، والواقع، والعرف الدولي .
واليوم نريد ان نحتكم الى منطق الفقه القانوني ؛ وليعذرني القارىء اذا أطلت.
الحديث في هذه الناحية القانونية ، وأوقرت أذنيه بأسماء أعلام الفقه الدولي ؛
وليعذرني على الاختص اذا جلست منه — أو على الاصح من فقهاء
المعارضين — مجلس التدريس لبعض أوليات القانون العام .
فلقد هالني ما قرأت لفقهاء المعارضين من تكيف معكوس للمعاهدة ،
اتهموا فيه الى ان الشروط العسكرية تسجيل أبدى للحماية على مصر ، ولما
فحصت تحليلهم القانوني ، تبين لي انه مهما كانت مكاتهم رفيعة في منطقة
القانون المدني أو التجاري أو الجنائي ، فانهم في منطقة القانون العام يخطون
خط عشواء ، ويتيهون في بيداء مظلمة مغموسة المعالم ، وتبين لي على الاختص
مبلغ قصورهم عن — مماشاة تطور فقه القانون العام ، وتطور نظم الحكم ،
وتطور الاوضاع الدولية .

حتى البصير فيهم ، لا أراه يحجر نفسه لا بتغاء الحق ، حيث يكون ، وكيف يكون ؛
بل أراه انما يلتمس من بحثه الذود عن فكرة معينة غلبته على أمره ، وتدعيم
فكرة سابقة استقرت في نفسه ، فهو في سبيل ذلك يتناول ما يواجهه من
مبادئ وأحكام ، وما يطالعه من نظريات وآراء ، في غير رفق ولا قسط ،
ويضغطها ضغطا عنيفا ، لكي يستخرج منها عونا لدعواه ، أو يسعى لعزلها
عن كل ما يكتنفها من — قيود تحد مدى تطبيقها ، أو علل تفسر أسلوب
سريانها ، حتى تخرج من بين يديه مشوهة البنيان ، ممسوخة الكيان .

وهل تشويه للحقائق اروع من ان يقولوا : ان مجرد وضع قوات دولة

في ارض دولة ، أخرى يصم هذه الدولة بوصمة الحماية ، بصرف النظر عن الغرض الذي من أجله وضعت هذه القوات في أرضها ، وبصرف النظر عن ان بقاءها في أرضها موقوف بأجل معلوم ؟

اذن كونوا منطقيين الى النهاية وقولوا : ان المانيا العظيمة فقدت استقلالها وأصبحت دولة محمية مدى سبعة عشر عاما عندما احتلت قوات الحلفاء معا في البداية ، والقوات الفرنسية وحدها في النهاية اقليم الروهر ، والرين ، لضمان تنفيذ معاهدة فرساي . وهو ما لم يقل به أحد من علماء القانون الدولي وأساطين السياسة الدولية ، ولم يجد أحد منهم في هذا الاحتلال العسكري ، المحدود في غرضه وميقاته ، أى أساس بعنصر من عناصر السيادة القومية للدولة الالمانية .

ولكن كفى تمثيلا بالواقع الذي غشيت عنه أبصاركم ، وتعالوا تفاهم فقها على تعريف الحماية ، وعناصر الحماية ، وتعريف السيادة الدولية ، وعناصر السيادة الدولية .

على انه لا حيلة لي في أن أبدأ معكم بالتفاهم على وصف الدولة - وليغفر القارىء نزولي الى هذه الاوليات - فقد بلغ من اسراف فقهاء المعارضة في تشويه المعاهدة وشروطها العسكرية ان سلبوا عن مصر ، بحكم المعاهدة ، صفة الدولة - حتى باعتبارها دولة ناقصة السيادة ، وجعلوها بمثابة - اقليم - من الممتلكات البريطانية اولا تعجب ، فقد قالوا في تكييفهم : ان هذه الشروط تجعل مركز مصر « أقرب الى التملك منه الى الحماية »

أمامنا اذن ثلاثة مطالب ، سأضيف اليها مطلباً رابعاً ، لاستكمال البحث القانوني في هذه الناحية :

١ - التمييز بين « الدولة » سواء كانت دولة تامة السيادة أو ناقصة

السيادة ، « وبين » الاقليم والوحدات الارضية الداخلة في ممتلكات الدولة

٢ — تعريف السيادة الدولية وتحديد عناصرها ومشتملاتها .

٣ — التمييز بين الدولة تامة السيادة ، والدولة المحمية ناقصة للسيادة ،

بعبارة أخرى : الكشف عن مميزات « الحماية » .

٤ — أبدية التحالف : وهل هي ، كما يزعم المعارضون ، رق دائم مضروب

على مصر ، وحماية محتومة أمد الدهر ؛ أم هي ككل المعاهدات الابدية ، في نظر

القانون الدولي ، لا تعدو أن تكون رغبة من الجانبين في استدامة الحلف

والتآزر ، وأن لكل منهما حق الفسخ ، بعد اعلان الطرف الآخر ، اذا تغيرت

الظروف تغيرا جوهريا ؟

تلك هي المطالب الاربعة ، التي نقسم اليها بحثنا في هذه الناحية . وستكون

قضايا هذه المطالب بالضرورة متداخلة بعضها في بعض ، متصلة الاواصر ،

متساندة الجوانب .

وسنبدأ بمعالجة المطلب الاول : التمييز بين الدولة

والاقليم :

اما المدرسة القديمة (Bodin) ومن تلامه من فقهاء القرن السابع عشر والثامن

عشر (فقد جعلت مدار التمييز في فكرة « السيادة » بمعناها العتيق أى عدم

الخضوع لسلطة بشرية أخرى ، مهما كان تبرير هذا الخضوع ، ولو كان

موقوتا بأجل ، ولو كان متبادلا من الجانبين .

أما المدرسة الحديثة (Jellinek ، Rehm ، Duguit ، Laband

و Hauriou ، Fauchille ، Kelsen ، Seydel ، Michoud ، Lapradelle

و Merignhac وكثير آخرون) فقد نبذت هذا الرأى لما تبين لها من عجزه

عن مسابقة تطور الاجتماع البشرى وتطور الاوضاع الدولية .

ذلك لانه يترتب على الاخذ بمعيار المدرسة القديمة قصر تسمية «الدولة» على الدول التي تتمتع بسلطان كامل غير منقوص بأى قيد . فاذا خضعت الدولة لأى قيد ينتقص هذا السلطان المطلق — سواء فى علاقاتها الداخلية مع رعيّتها أو فى علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى — زالت عنها صفة «الدولة» . ومآل ذلك بالبداية هو انهيار القانون الدستورى والقانون الدولى على السواء .

ويترتب عليه أيضا وجوب ضمن الدولة بهذا السلطان الكامل فلا تنزل عن أى قسط منه لا لدولة أخرى ولا للوحدات الأرضية التى فى داخلها . وهذا وان كان صحيحا فى علاقة الدولة بأقاليمها والوحدات الأرضية التى فى داخلها ، اذ من المسلم به ان للدولة الحق المطلق فى تنظيم نصيب هذه الوحدات من السلطان الذى تمنحه لها وأن تقتر عليها فى هذا النصيب أو تسخو كما تشاء ، إلا أنه غير صحيح فى علاقة الدولة بالدول الأخرى ؛ إذ يترتب عليه أن دولة من الدول تفقد استقلالها ، ويجب حذفها من عداد الدول ، إذا قيدت سيادتها فى أمر من الأمور بأى قيد أو تحفظ لصالح دولة أخرى . وما دامت السيادة المطلقة الكاملة هى معيار «الدولة» فانه يتحتم أن نخرج من عداد الدول أكثر الدول التى فى المرتبة الثانية ، اذ ما من دولة منها إلا قيدت سيادتها المطلقة بقيد من القيود ، بل منها ما ضرب عليها حياذ دائم (بلجيكا من سنة ١٨٣٧ إلى ١٩١٩ وسويسرا إلى الآن) ، ومنها ما فرضت عليها اتفاقات دولية .

على أن هذا المعيار يصطدم بصعوبة أخرى ، وهو إمكان تفسير الدولة المؤتلفة ، *Etat Federal* لآتنا إذ طبقناه عليها نفينا صفة الدولة إما عن الدولة المؤتلفة برمتها أو عن الدول المكونة لها ، وهذا لا يتفق مع الواقع ولا مع العرف القانونى المتبع .

لم يجد المدرسة الحديثة اذن بدا من استبعاد هذا المعيار والبحث عن معيار آخر، ينسجم فيه التكيف القانوني مع الواقع وتطور البشر. فاجتمعت كلمتهم على أن «الدولة» ليست تمتاز بالسيادة المطلقة المستقلة، التي تتنافى مع التقيد بأي قيد، تلك الصفة السلبية البحت، والتي هي من أجل ذلك غير قابلة للتجزئة أو التقيد، بل معيار «الدولة» الصحيح هو مجموعة ملكات ايجابية — تسمى حقوق السلطة العامة *droits de puissance publique* أو حق الأمر *Herrschaft* كما يسميه الفقهاء الألمان — والاستقلال ليس إلا مظهر تلك الملكات وضماتها الخارجية البارزة. فالدولة تستعمل حقوق السلطة العامة لتتمكن من السهر على المصالح المشتركة الدائمة لرهط من البشر مقيمين على رقعة من الأرض فاذا كانت حريتها كاملة في استعمال هذه الحقوق كانت «دولة تامة السيادة»، أما إذا كانت حريتها مقيدة قبل دولة أخرى في استعمال بعض هذه الحقوق فإن هذا لا يترتب عليه حتما فقدانها صفة «الدولة»، بل تظل «دولة ناقصة السيادة»، ولا تفقد صفة «الدولة»، ولا تنزل بذلك إلى منزلة الأقليم أو وحدة أرضية أخرى إلا إذا كانت في استعمالها لحقوق السلطة العامة تعتبر كأنما هي موكلة أو مفوضة بذلك من قبل دولة أخرى. وعلامة هذا التوكيل أو التفويض أن يكون لهذه الدولة الأخرى الحق في تعديل نطاق استعمالها لهذه الحقوق بالتضييق أو التوسيع كما تشاء. أي تكون سلطة هذه الدولة الأجنبية غير محدودة قانوناً، واذن تفقد الوحدة الأرضية صفة «الدولة»

واذن يصح تلخيص هذا المعيار الذي أجمع عليه الفقه الحديث على الوجه الآتي: إذا كانت قدرة الدولة الأجنبية على وحدة أرضية معينة محدودة قانوناً بحيث لا تستطيع تجاوز هذه الحدود إلا بالقوة العشومة ظلت هذه الوحدة الأرضية دولة وان كانت دولة غير سيدة *Etat non-souverain* أما إذا

كانت تستطيع - بدون أن تعتبر خارجة على القانون - أن تنتقص من حقوق السلطة العامة التي لهذه الوحدات الأرضية أو تلغيها بالكلية كانت هذه الوحدة اقلية

ذلك حكم الفقه الحديث برمته أو جزته للقارىء وساعود الى تفصيل بعض مناحيه وكشف بعض تطبيقاته في معالجتنا للمطالب الآتية . وحسبى بذلك ردا على بعض المعارضين في زعمهم أن معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ تجعل مصر اقلية من أقاليم الدولة البريطانية :

ان حقوق السلطة العامة التي للدولة المصرية لا تتلقاها مصر - بحكم المعاهدة - من إنجلترا بطريق التفويض أو التوكيل بحيث يكون لإنجلترا أن تتدخل في توسيع أو تضيق نطاق هذه الحقوق ، ولا في تحديد كيفية استعمالها ، بل هي حق أصيل تستعمله الدولة المصرية على رعايتها والقاطنين في ديارها بغير توكيل أو تفويض من دولة أخرى

ارتفع جواز التدخل من جانب إنجلترا في نطاق حقوق السلطة العامة التي للدولة المصرية ، وفي كيفية استعمال هذه الحقوق ، سواء على رعايتها أو على الأجانب الوافدين اليها فقد قررت المادة الثانية عشرة من المعاهدة : وأن أرواح الأجانب وأموالهم من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد ، فليس لإنجلترا بحكم المعاهدة أى اشتراك أو اشراف في استعمال سلطان الدولة المصرية في هذه الناحية ، وليس ثمة تفويض أو توكيل من إنجلترا إلى مصر بحيث يجوز قانونا لإنجلترا أن تلغى هذه الوكالة أو تسخو في نطاقها أو تقر كما تفعل الدولة اذ تنزل عن نصيب من سلطانها لاقليم من أقاليمها بحيث يجوز لها قانونا أن تسترد هذا النصيب أو تعدل في مداه كما تشاء

وبذلك اتفق الوصف الاقليمي الذي حشره المعارضون في تقديم
الصاحب حشرا لا مبرر له بأى وجه من الوجوه .
اذا كانت مصر ليست اقليما بريطانيا فهل صارت بحكم المعاهدة دولة
ناقصة السيادة مثلومة الاستقلال كما يقول فريق آخر من المعارضين ؟ ذلك ما
نرجى الحكم عليه حتى تبين مبدئيا حكم القانون الدولي في اركان الاستقلال
وعناصر السيادة الدولية .

السيادة الدولية

اولا - شعبة السيادة الداخلية



السياسة الدولية شعبتان: سيادة داخلية وسيادة خارجية. وقد استقر فقه القانون العام الحديث — كما يينا لك في المطلب السابق — على أن لا تقاس السيادة الدولية بذلك المعيار السلبي الذي يرى في كل قيد يرد على هذه السيادة في شعبيتها هدمًا لكيان الدولة ونفيا لوجودها ، على أن يستعاض عنه بالمعيار الايجابي الذي يرى في السيادة سواء داخلية أو خارجية مجموعة ملكات ايجابية ، لا يتعارض تقييدها بقيود مختلفة مع استبقاء سيادة الدولة كاملة ، ما دامت هذه القيود انما ترد على كيفية استعمال هذه الملكات ، ولا تهدم كيان هذه الملكات التي تتألف من مجموعها سيادة الدولة .

وقبل أن أتناول بيان هذه الملكات التي يجمعها اصطلاح السيادة الدولية أريد أن ألفت القارئ الى أن الظاهرة البارزة في الاسرة الدولية الحديثة هي ظاهرة التساند والتكامل والتضامن *intèrdependence* لا ظاهرة الاعتزال الشامخ والاستقلال المطلق كما كانت الحال في الاسرة الدولية القديمة . وبذلك قضى تطور الانسانية .

يقول في ذلك العلامة فوشي — الجزء الاول ص ٤٠٥ — : د في ظل القانون الدولي القديم ، عند ما كانت الدول تعتز بسيادتها المطلقة ، وعزلتها الشائخة كان كل تنازل في السيادة من دولة لأخرى انما مبعثه آداب اللياقة والمجاملة ، ولا يستند تنازلها الى احكام أو عهود ملزمة ، ولذلك كان يجوز لها دائما العدول عن هذا التنازل بدون أن يثير هذا العدول مطالبة مشروعة من جانب الدولة الاخرى . أما اليوم والدول تعيش في ظل التساند والتكامل

وبرزت حاجة بعضها لبعض اقتصاديا واجتماعيا فقد برزت صور من التنازل والتقييد بين السیادات الدولية ، صور دائمة مستقرة ، وبرزت أساليب في الاتصال والارتباط اقتضتها ضرورة التضامن . الدولي ثم يمضي ضاربا مئات الامثال على هذا التطور من تاريخ القرن التاسع عشر والقرن العشرين في القارة الاوربية والامريكية على السواء .

والواقع أنه كما يستحيل على الفرد أن يتمتع بحريته المطلقة داخل الدولة لما تقتضيه ضرورة الاجتماع من انقاص لهذه الحرية القطرية وتقييدها بقيود جملة لمصلحة الامة التي يساهم في حياتها ، كذلك يستحيل على الدولة الحديثة وهي تساهم مضطرة بحكم التطور الاقتصادي في حياة الاسرة الدولية ان تتمتع في هذا العصر بالسيادة المطلقة ، بل لا تجد بدا من تقييد سيادتها بقيود شتى تليها إما ضرورة صيانة مصالح مشتركة بينها وبين دول أخرى ، أو ضرورة التساند والتحالف مع اعضاء الاسرة الدولية . واذن لامناص لها من ان تقنع كما يقول فوشي (نبذة ٢٥٣ ص ٤٢٩) بالسيادة النسبية .

ولما كان محتوما على القانون بكل فروع ، اذا قدر له البقاء والحياة ، ان يسير جنبا الى جنب مع تطور مقتضيات الاجتماع البشري ، فان فقهاء القانون الدولي لم يلبثوا ان سايروا هذا التطور ، وصاغوا احكامهم على هدى هذا التطور ، وقرروا ان سيادة الدولة - سواء كانت من الدول الكبرى أو الدول الصغرى - لا مناص من ان تكون سيادة نسبية لا مطلقة ، وهذه السيادة النسبية هي بعد أقصى مراتب السيادة الدولية الكاملة في العصر الحديث .

ويقول في ذلك زميلنا الدكتور سامي جنيته ملخصا الرأي الفقهي الحديث (في كتابه القانون الدولي العام طبعة سنة ١٩٣٣ ص ١٩٥) : « اعترف أصحاب النظرية الحديثة بوجود قيود عدة ترد على سيادة الدولة وتقيدها في تصرفاتها دون ان تعتبر لذلك دولة ناقصة السيادة ، وذلك اما لان تلك القيود عامة

لجميع الدول ، وأما لأنها عرضية مؤقتة فهي لا تعتبر لذلك صفة قانونية حالة بالدولة ومنقصة لسيادتها . وهذه النظرية — نظرية السيادة النسبية أو المقيدة هي النظرية المتبعة عند أغلب الشراح »

والواقع أنه لم يكن للفقهاء مندوحة عن هذا الاتجاه بعد اذ شهدوا الدول الكبرى في أوربا — باسم التعاون الاوروبى وحفظ التوازن تارة . وفى سبيل السهر على مصالح القارة الاوروبية تارة أخرى — تقبل تقييد مطامعها الامبراطورية أو الاستعمارية ، وبعد اذ شهدوا الدول الصغرى تقبل فرض اعباء وارتفاقات عليها تقييد استقلالها الداخلى والخارجى ، كارتفاق الحياد الدائم . وبعد اذ شهدوا أخيرا الدول الامريكية وعلى رأسها الولايات المتحدة العظيمة تتعاهد على الخضوع لاثقل القيود والاعباء فى سبيل صيانة القارة الامريكية من خطر الاستعمار الاوروبى . قال فى ذلك العلامة . Dupuis (فى كتابه : علاقات الدول الكبرى بالدول الاخرى ص ٧٦) : « منذ ارتبطت الدول بعلاقات واتصالات متبادلة ، نشأت بينها بالضرورة مصالح مشتركة ومصالح متعارضة . واذن وجبت الملاءمة بين هذه المصالح بصيانة المصالح المشتركة وتنميتها ، والتوفيق بين المصالح المتعارضة ،

ولعمري لم تفعل معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ غير هذا : صيانة المصالح المشتركة بين بريطانيا ومصر ، والتوفيق بين المصالح المتعارضة توفيقا روعيت فيه رعاية أمينة كل مقومات السيادة المصرية .

والآن بعد ان ألم القارىء بهذه الظاهرة فى الحياة الدولية الحديثة انتقل معه الى تعيين مشتملات السيادة الكاملة بالمعنى الجائز فى هذا العصر . يقول (فوشى) معبرا عن رأى جمهور فقهاء القانون العام فى العصر الحاضر :

« ان السيادة الكاملة — سواء كانت داخلية أو خارجية — إنما تعنى أنه لا يوجد شخص أعلى يهيمن على الدولة التي تمتلك تلك السيادة ، ولكنها لا تعنى قط ان هذه تستطيع قانونا ان تفعل كل شيء وان تجيز لنفسها كل شيء . فالدولة السيدة هي وحدها السيدة على أعمالها وتصرفاتها ، ولكنها ليست حرة في القيام بكل الاعمال والتصرفات الممكنة ، جزء أول ص ٤٣١) . والسيادة الداخلية — أو كما يسميها الفقه الالماني الحديث « حق الامر » — يمكن تقسيمها الى عدد كبير من الملكات بحسب وجهات النظر المختلفة : فبحسب طبيعة الاعمال التي يجيز حق الامر القيام بها تؤول هذه الملكات كلها الى حق الدولة في استعمال وظائفها الثلاث : الوظيفة التشريعية ، والوظيفة الحكومية والادارية والوظيفة القضائية . فنقول اذن أن للدولة الحق في ان تسن القوانين ، والحق في ان تحكم الرعية وتدير مراقبها ، والحق في توزيع العدل بين الناس .

وبحسب الالتزامات المختلفة التي تفرضها الدولة على الاشخاص الخاضعين لسلطانها يصح ترتيب الملكات التي يشملها حق الامر بحسب موضوع الالتزام فنقول أن للدولة الحق في فرض الضرائب ، واقتضاء الخدمة العسكرية من رعيها للدفاع عن أراضيها ، وفرض الاجراءات الضرورية لحفظ الامن العام — حق البوليس — ، وفرض العقوبات على الجرائم وفرض بعض احتكارات لنفسها لتغذية خزائنها الخ .

واذا مضينا على هذا النحو نستطيع ان نسرّد قائمة تامة للحقوق التي يتألف منها سلطان الدولة الداخلي . وفي الواقع نجد ترتيبات مختلفة لهذه الحقوق عنى كثير من العلماء بابرارها . نذكر على الاخص ترتيب العلامة (هوريو) Hanrion الذي قسمها الى فصيلتين : الفصيلة الاولى يسميها بوليس الامارة وهذه تشمل أولا بوليس النظام العام الذي يتكون من البوليس العام من جانب

والبوليس الخاص المتعدد الصور من جانب آخر ، وثانيا الحقوق الأساسية التي بمقتضاها يجرى تنظيم المصالح العمومية : كحق التجنيد، وحق القضاء، وحق فرض الضرائب، وحق التعليم الخ . اما الفصيلة الثانية فيسميها وسائل إدارة المصالح العمومية ، وهذه تشمل عمليات متشعبة يبدو في بعضها مزايا ليست في قدرة الافراد كادارة الدومين العام، ونزع الملكية وجباية الضرائب والاشغال العامة وتعيين الموظفين الخ .

وبما هو جدير بالذكر ايضا ترتيب العلامة (مورو) Moreau وهو أدق من الترتيب السابق وأكمل . فأولا نجد حق الدولة في تنظيم نفسها بنفسها أى تعيين الاعضاء الذين يمثلونها في استعمال حقوقها وأساليب هذا التعيين وشروط صحة هذا الاستعمال الخ ، وهذا الحق يتضمن بالتبعية حقاً آخر هو حق الدولة في الامر على هؤلاء الاعضاء الذين نظمهم على هذه الاساليب . وثانيا للدولة حقوق سلطة محض وتلخص فيما لها من سلطة الامر على رعيها والقاطنين في ديارها، بدون ابتغاء نفع مادي يعود على الجماعة من استعمالها هذه السلطة، فهذه الحقوق اذن مرادفة « لحقوق البوليس » كما سماها (هوريو) وان كان يجب التوسع في مدلول هذا الاصطلاح ليشمل الحقوق الاساسية التي بمقتضاها تنظم وتدار المصالح العمومية . وأخيرا للدول حقوق مالية أو شبيهة بالمالية، وهى الحقوق المادية التي بمقتضاها تستعمل الدولة أموالها في النفع العام ، وهى تشمل اولا الحق في حيازة دومين عام (ويدخل فيه حق نزع الملكية والقيام بالاشغال العامة) ، وثانيا حق جباية الضرائب والرسوم الخ ، فالحق الاول شبيه بالحقوق العينية الخاصة . والثانى ينشئ حقاً شخصياً أى حق دين ، ويتصل بهذين النوعين حق الاحتكار سواء لصالح مالى بحث أو للصالح العام .

أما الترتيب الذى نختاره ، لاهميته الدولية، فهو ترتيب العلامة ، (فوشى) -

جزء أول ص ٤٣٢ وما يليها - وهو يوزع الملكات التي تتألف منها السيادة الداخلية على الوجه الآتي : ١ - حق التنظيم السياسى ، ٢ - حق التنظيم الادارى ، ٣ - حق التشريع ، ٤ - حق القضاء ، ٥ - حق الدومين أو السيادة الارضية .

العنصر الأول ، التنظيم السياسى : فلكل دولة بحكم سيادتها الداخلية أن تختار التنظيم السياسى والوضع الحكومى والصبغة الدستورية التي تختارها : ملكية مطلقة أو دستورية : جمهورية موحدة أو مؤتلفة ، جمهورية ارسقراطية أو ديمقراطية . وأن تعدل هذه الاوضاع الحكومية والدستورية أو تستبدلها بغيرها كما تشاء ، وأن تحدد سلطات رئيس الدولة واختصاصاته كما تشاء ، وأن تمنحه ما تختاره من الألقاب مع الاحتفاظ للدول الأخرى فى هذه الحالة بحرية الاعتراف بالألقاب الجديدة

على أن هذه الحرية الكاملة فى تنظيم شؤونها الداخلية يحدها قيد عتيد ، هو نتيجة التساند الدولى القائم أبدا الى جانب استقلالها الخاص . هذا القيد هو أن لا تمس بنشاطها حقوق الدول الأخرى لاسيما حق الصيانة أو البقاء وحق الاستقلال .

ويتفرع عن هذا القيد قيود متعددة فى شأن التنظيم الحكومى الذى تختاره الدولة ويكون متعارضا مع أسس الحضارة الحديثة أو أدنى إلى الفوضى منه إلى النظام ، وفى شأن الثورات الداخلية التى تؤدى إلى الاعتداء - لا مجرد التهديد - على حقوق الدول الأخرى ، وفى شأن المؤامرات التى تدبر فى أرضها للعدوان على دولة أخرى والتي يجب على الدولة العمل على منعها .

وبالجملة فعلماء القانون الدولى ، مع إجماعهم على مبدأ عدم جواز تدخل دولة فى شؤون دولة أخرى ، يشفعون هذا المنع بتحفظات واستثناءات

كثيرة مستشهرين على ذلك بالعرف الدولى السائد : فالعلامة (فاتيل)
يجيز لدولة أن تعترض على الانقلاب الدستورى فى دولة مجاورة إذا رأت
فى هذا الانقلاب خطراً على سلامتها . و (هيتون) و (هفلر) يجيزان
التدخل المستند إلى ضرورة منع حوادث تهدد استقلال الدول
الأخرى وسلامتها

ولما اجتمعت الدول فى مؤتمر كان Cannes فى يناير سنة ١٩٢٢
وافقت على القرار الآتى الذى اقترحه مستر لويد جورج رئيس الوزارة
البريطانية يومئذ : « أنه ليس للشعوب أن تدعى لنفسها الحق فى أن يملى
بعضها على بعض الأسلوب الذى ترى أن تنظم بمقتضاه شؤونها الداخلية ،
بل لكل شعب أن يتبع النظام الذى يرتضيه » . وذكر « الشعوب » فى القرار
إشارة إلى تقييد السيادة الداخلية فى اختيارها نظام الحكم بما ترتضيه مشيئة
الشعب ، ثم جاءت المذكرة الفرنسية التى أرسلتها فرنسا إلى بريطانيا فى
٦ فبراير سنة ١٩٢٢ تفسيراً للقرار بما يزيد معناه وضوحاً وتحديداً ، إذ نصت
على أن « هذا الحق — حق التنظيم السياسى الداخلى — لا يجوز احترامه
إلا بالقدر الذى لا يكون استعماله خطراً على السلم الدولى .. »

وتطبيقاً لهذا التفسير قررت الدول أن ليس للدولة الألمانية فى تنظيمها
السياسى أن تنفرد بتقرير إعادة أسرة « هوهنزولرن » المالكة ، ولا للدولة
المجرية فى إعادة أسرة « هابسبورج » أو أى ملكية عسكرية . ولما حاول
شارل الأول أمبراطور النمسا والمجر السابق ، استناداً إلى مناوره شعبية ، اعتلاء
العرش المجرى أرسلت الدول الكبرى بالاشتراك مع دول التحالف الصغير
انذاراً إلى الحكومة المجرية باعتزامها التدخل لمقاومة هذا الانقلاب صيانة
للسلم العام .

وأخيراً فإن سيادة الدول الداخلية قد ورد عليها قيد خطير بحكم عهد

عصبة الأمم الذى جعل من شروط قبولها للعضوية بالعصبة أن يكون على رأسها حكومة « حرة » (المادة الأولى فى العهد) . وذلك قضى بالضرورة على حق الدول المطلق فى الاختيار التعسفى لأساليب تنظيمها السياسى . ولما كانت المادة ١٦ من العهد قد فرضت جزاء الطرد من العصبة على كل دولة تخل بالتزامات العهد فإنها بذلك قد حرمت على أعضاء العصبة استبدال حكوماتها الحرة بحكومات مطلقة .

على أنه قبل انشاء عصبة الأمم تعاقدت كثير من الدول على قبول قيود خطيرة تنصب على عنصر التنظيم السياسى من سيادتها الداخلية . فدول أمريكا فى سنة ١٩١٥ تعاقدت على التعاون فيما بينها على « الدفاع المشترك المتبادل عن سلامتها الأرضية » وعن استدامة الشكل الجمهورى . .

ثم هناك قرار مؤتمر (كان) فى ٦ يناير ١٩٢٢ قد تمالى إلى حد بعيد فى تقييد السيادة الداخلية للدول الموقعة عليه — استنادا إلى ضرورة التعاون والتضامن بين الدول — إذا جاء فيه « أنه مع التسليم للدول بأن لها الحرية المطلقة فى تنظيم الملكية والاقتصاد القومى كما تشاء إلا أنها تلتزم ، فى تنظيمها السياسى ، بمراعاة الشروط الجوهرية الآتية : حماية الملكية الفردية ، الاعتراف بالديون الصحيحة ، إيجاد نظام قانونى يكفل نفاذ العقود ، تطهير عملتها النقدية ، والقضاء على كل دعاية مفسدة . .

ذلك بيان شامل لعنصر التنظيم السياسى أول عناصر السيادة الداخلية وذلك مدى القيود المشروعة التى قد ترد عليه ، إما بحكم تعاقد الدول أو بحكم الفقه الدولى السائد ، بغير أن تتعارض مع وجوده .

فهل ترى فى معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ أى أساس لهذا العنصر من عناصر السيادة الداخلية للدولة المصرية ؟ وهل تقيدها فى شأنه مع بريطانيا بأى قيد يتعارض مع استكمال هذا العنصر ؟ ألسنا أحرارا فى شكل الحكومة الذى

نختاره : والوضع الدستوري الذي نرضيه ، وتنظيم حياتنا القومية كما نبتغي ؟
دع عنك الامتيازات الاجنبية الآن ، وما يكتنف سيادتنا الداخلية بسببها
من قيود ، تستند الى معاهدات مشكوك في مشروعيتها أو عرف قديم مستقر ،
فليست الامتيازات الاجنبية لبريطانيا وحدها ، بل لكافة الدول صاحبة
الامتيازات ولمعالجة هذا الجانب موطن آخر في هذا البحث ، نعرض فيه لتقدير
كسبنا من المعاهدة في هذا الشأن تقديرا عادلا أميناً ، وانما نحن الآن بصدد
التحالف العسكري والشروط العسكرية . هل بقاء قوات بريطانية في منطقة
القنال لغرض معين وأجل محدود ديمس ، عن قرب أو بعد ، هذا العنصر الأول
من عناصر السيادة الداخلية ؟

الجواب ظاهر لكل ذي بصر سليم : لا مساس البتة .

العنصر الثاني في السيادة الداخلية هو حق التنظيم الاداري ، والعنصر
الثالث هو حق التشريع ، والعنصر الرابع هو حق القضاء . وهذه العناصر
الثلاثة أرى ارجاء استكمال بحثها ، من الوجهة الدولية ، إلى حين معالجة حكم
المعاهدة في الامتيازات الاجنبية ، فذلك موطنها الملائم ، وبهذا تتفادى التكرار
على أنه لا يفوتنا أن نقرر أنه ليس للتحالف العسكري والشروط العسكرية
التي نحن بصدها الآن أي مساس باستعمال هذه العناصر الثلاثة الا من
ناحيتين : وفي الحالتين روعيت هذه العناصر الثلاثة للسيادة المصرية رعاية
دقيقة حازمة .

الحالة الأولى : ونصت عليها المادة السابعة ، عند تنفيذ آثار التحالف
العسكري لقيام حرب أو ما يشبهه يقتضي تعاون قوات طرفي المعاهدة أن
تقدم مصر داخل حدودها لحليفها جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعها
فكيف يكون تنظيم هذه الحالة — مدة سريانها — من الوجهة الادارية

والتشريعية ؟ لم تترك المعاهدة هذه النقطة الدقيقة في غموض ، يكون مثار الشك ، أو تكتة للمساس بعناصر السيادة المصرية في التنظيم الإداري والتشريع والقضاء ، بل قطعت فيها بما يصون كرامة مصر ويدعم سيادتها الكاملة ، فنصت على وجوب « مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع ، (الفقرة الثانية) وان « الحكومة المصرية هي التي تتخذ الاجراءات الادارية والتشريعية بما في ذلك اعلان الأحكام العرفية ، (الفقرة الثالثة)

الحالة الثانية : مركز القوات البريطانية المرابطة في منطقة القنال من حيث خضوعها للسيادة المصرية في عناصرها الثلاثة : الإدارة والتشريع والقضاء .

العرف الدولي الثابت في هذا الشأن يقرر بعض ميزات واعفاءات من الوجهة المالية والقضائية لقوات الدولة الحليفة المرابطة في أرض حليفتها بدون أن تعتبر هذه المنح المحدودة متعارضة مع عناصر السيادة الداخلية . وهذا ما فعلته فرنسا مع قوات حلفائها المرابطة في أراضيها في خلال الحرب العظمى باتفاقات متعددة . ولم يعتبر ابرام هذه الاتفاقات ماسا في شيء بسيادة الدولة الفرنسية « انظر تفصيل ذلك في Fauchille ص ٤٤٩ والمراجع الكثيرة التي يشير اليها » .

وقد أحالت المعاهدة تنظيم هذه المسألة الى اتفاق خاص يبرم بين الدولتين الحليفتين « المادة التاسعة » أسوة بالمتبع في العرف الدولي بين الدول التامة السيادة .

السيادة الداخلية

متابعة البحث

ليعذرني القارئ إذا بدأت هذا المقال بكلمة خارجة عن نطاق البحث ،
غير أني مضطر إلى حشرها هنا اضطرارا لا حيلة لي فيه

عاب على بعض المعارضين - ومنهم الهادي المتزن ومنهم السفية الاهوج
أنى أحسنت الرأي في المعاهدة إلى حد أبعد مما ذهب إليه بعض أعضاء الوفد
البارزين الذين قالوا ان المعاهدة لا تحقق كل المكسب الذى كنا نترجيه
لمصر ، وأرد عليهم — معرضا عن اللغو وساقط الكلم الذى أزجاه إلى فريق
منهم — انه لا حرج على رجال السياسة فى أن يقولوا ما تمليه مقتضيات
السياسة ، بل فرض محتوم عليهم أن يقولوا وأن لا يقولوا الا ما تمليه عليهم
مقتضيات السياسة .

فذلك مضمارهم يجهدون فيه لبلوغ الحد الاقصى من المكسب لمصر ،
وقد ينخسون قيمة ما حصلوا عليه طلبا للزيد منه .

ولكننا هنا - بعد المعركة - نعالج فى نطاق البحث العلمى الهادى تكييف
المكسب الذى حصل عليه الساسة بعد جهادهم المتواصل ونضالهم المجيد ،
ونطبق عليه معايير القانون الدولى تطبيقا أميناً ، فاذا كنا مخطئين فهى
معايير العلم وقواعده ثابتة مسجلة ، حكما بيننا وبينهم ، فليجادلنا فى نطاقها
المعارضون . أما السباب وفحش القول ، يكيله بعضهم جزافا لنا ولخالفهم فى
الرأى ، فليس له وزن فى هذا الميدان ، ولن يثنينا عن أداء أمانتنا العلمية .

أنى لا يسعنى ومصر قد أصبحت بعد معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ دولة

مستقلة تامة السيادة بحكم القانون الدولى الذى احتكم اليه وحده ، لا تحدد سيادتها الكاملة الا قيود عرضية مؤقتة ليست أثقل من قيود تنوء بها دول أخرى عريقة فى الاستقلال، موفورة النصيب من السيادة الدولية ، لا يسغنى من الواجهة القانونية أن أقول عنها ، وقد بلغت هذه المرتبة، انها قد صارت مستعمرة بريطانية أو دولة منقوصة السيادة مسلوبة الاستقلال

ان لهذه المرتبة التى بلغناها اليوم ما بعدها من المراتب العليا التى قد تسمو بنا الى مكانة الدول العظمى . فاذا لم نحسن تقدير المرتبة التى بلغناها بعد هذا الجهاد المتواصل فلن يصل الى المراتب التى تليها

ان أمامنا جهادا أكبر ، بعد ذلك الجهاد الاصغر

وعندى ان الخطوة الاولى فى هذا الجهاد الاكبر ، الخطوة التى تليها الحكمة وبعد النظر ، هى ان يفقه هذا الشعب المصرى النيل مبلغ الحقوق السامية التى كسبها بحكم المعاهدة ، يجب أن يفقه كنه هذه الحقوق لكى يتمسك بها ويحرص عليها فى مواجهة بريطانيا أو أى دولة أخرى تطمع بعد اليوم فى العدوان عليها أو الانتقاص منها ، يجب أن يستغل هذه الحقوق الى أقصى مداها وأن يعتصم بها فى مراحل جهاده المقبلة نحو قمة المجد

يجب أن يدرك الشعب المصرى مدى الحقوق التى ظفر بها ، وما تستتبعه هذه الحقوق من مسئوليات ، لانه على قدر ما يتسع مدى الحق يتسع نطاق المسؤولية ، وعلى قدر ما تعظم المسؤولية تتعالى الهمة للاضطلاع بها

ويجب اخيرا أن يمتلئ الشعب المصرى ثقة بيومه وتفاؤلا بغده ، وهو فى كل هذا ليس مغاليا ولا متجاوزا الحقيقة والواقع ، كما تنطق بهما أحكام القانون الدولى الذى نحتكم اليه ، ونحتكم معنا اليه دول الارض جميعا . وهذا ما نحن فاعلون ، وان كره المعارضون

والآن نعود الى نطاق البحث :

قلنا أن المادة التاسعة من المعاهدة نصت على ابرام اتفاق خاص بين الدولتين الحليفتين ابتغاء تحديد ما تتمتع به ، من اعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية ، القوات البريطانية التي تكون موجودة بمصر طبقا لاحكام المعاهدة

وقلنا ان في ذلك أسوة بما تتبع الدول التامة السيادة في شأن قوات دولة أجنبية تكون مرابطة في أرض دولة حليفة ونريد ان نعالج هذه النقطة ببعض التفصيل :

عند ما تحتل قوات دولة اجنبية أرض دولة أخرى لا يخلو الحال من أحد أمرين :

اولا — إما أن يكون احتلال جيوش دولة ظافرة لارض دولة مهزومة في ميدان الحرب ، وهنا لا جدال في تكييف الاحتلال ، فهو فقدان لسيادة الدولة على الرقعة الارضية المحتلة ، فقدان مؤقت قد ينقلب نهائيا

ثانيا — واما أن يكون احتلالا متفقا عليه بالتراضى بين الدولتين ويحصل اما زمن السلم بان ترخص دولة لقوات دولة اخرى باجتياز اراضيها أو باحتلال جانب منها ، وهنا يجيز اكثر الفقهاء — مهتدين بالعرف الدولي السائد — إعفاء القوات الاجنبية جزئيا من حكم السيادة المحلية . غير ان الدولة التي احتلت هذه الجيوش الاجنبية جانبا من اراضيها ، برضاها وبحكم التحالف العسكرى ، تحتفظ بسيادتها كاملة على الرقعة الارضية المحتلة . وآية الاحتفاظ بهذه السيادة ومظهرها ان سلطان الدولة يمتد على رعيها وكل القاطنين في تلك الرقعة المحتلة ولا يعتصم منه الا أفراد القوات الاجنبية

« انظر فوشى ص ٤٤٨ و ٤٤٩ »

واذن يتجلى للقارئ المعنى المقصود دوليا من الفقرة الثانية والفقرة

الثالثة من المادة الثامنة للمعاهدة وهذا نصها

الفقرة الثانية تقول : « لا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الاحوال » . ترى المعاهدة فى هذا النص الى « الاحتلال القهرى » الذى ينصب عليه حكم الحالة الاولى من الحالتين السالفتى الذكر . فاحتلال القوات البريطانية لجانب من منطقة القنال يتم بتراضى الدولتين الحليفتين ، صيانة لمصلحتهما المشتركة ، وبقدر ما تستلزمه مقتضيات هذه الصيانة . واذن فليس له صفة احتلال دولة منتصرة عسكريا لارض دولة مقهورة

الفقرة الثالثة تقول : « كانه — وجود هذه القوات — لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » وهذا النص ليس من لغو القول وبراعة الخداع البريطانى كما حسبه المعارضون بل له كامل مدلوله الدولى . فاستناداً الى هذا النص يمتد سلطان الدولة المصرية كاملاً ، منفرداً ، على كل مصرى وأجنبى يوجد فى هذه المنطقة ، لان هذه المنطقة — بالرغم من أن مصر أجازت للقوات البريطانية البقاء فيها الى أجل معلوم تحقيقاً لغرض معين محدود — تظل جزءاً غير منقسم من أرض الدولة المصرية خاضعة للسيادة المصرية الكاملة

ذلك حكم الفقه الدولى فلننظر هل العرف الذى تواضعت عليه الدول يؤيد هذا الحكم ؟

فى سنة ١٨٥٩ سرى هذا الحكم على الجيوش الفرنسية التى احتلت ايطاليا لتتعاون مع الجيوش الايطالية لصد الجيوش النمساوية . كما سرى هذا الحكم ايضا على الاحتلال الفرنسى لرومه من سنة ١٨٤٩ الى سنة ١٨٦٦ ومن سنة ١٨٦٧ الى سنة ١٨٧٠

وأخيراً طبق هذا الحكم تطبيقاً شاملاً فى خلال الحرب الكبرى ١٩١٤ — ١٩١٨ : فقد ترتب على المحالفات الفرنسية أن احتلت الجيوش الانجليزية

والبلجيكية والصربية والبرتغالية والامريكية جانبا كبيرا من اراضي فرنسا لتتعاون مع الجيوش الفرنسية في الحماية من الهجوم الالماني . فانشئت لهذه الجيوش المحتلة — في باريز والاقاليم — دواوين للادارة والتجنيد والتموين، وتمتعت هذه الدواوين بالكثير من الميزات في حين الغرض الذي تبتغيه، وتمتع افراد القوات المحتلة بالاعفاء من السلطان المحلي للدولة الفرنسية، وأجيز لهم ان لا يخضعوا الا لقضاء مجالسهم العسكرية . غير أن السيادة الفرنسية ظلت باقية على تمامها بالرغم من هذه المنح الكبيرة التي ارتضتها بحكم التحالف، وكان دليل بقائها انها ظلت سارية في هذه المناطق المحتلة على كل المقيمين فيها من غير أعضاء القوات الاجنبية . وكل هذه الترتيبات تمت باتفاقات خاصة أبرمت بين فرنسا والدول المحتلة (الاتفاق الفرنسي البريطاني في ١٥ ديسمبر ١٩١٥، والفرنسي البلجيكي في ٢٩ يناير ١٩١٦، والفرنسي الصربي في ١٤ ديسمبر ١٩١٦، والفرنسي الايطالي في ٤ يونيو ١٩١٧)

الخلاصة إذن أن المادة التاسعة من المعاهدة، التي تنص على ابرام اتفاق خاص بين مصر وبريطانيا في شأن ما تتمتع به القوات البريطانية المرابطة في القنال من ميزات واعفاء لا تتعارض مع العنصر الثاني والثالث والرابع من عناصر السيادة الداخلية للدولة المصرية — حق الادارة والتشريع والقضاء — وإنما تسير في ذلك على نهج العرف الذي توضع عليه الدول التامة الاستقلال والسيادة، وان الفقرة الثالثة من المادة الثامنة التي تنص على أن وجود هذه القوات « لا يخل بأي وجه من الوجوه بالسيادة المصرية، ليست من لغو القول ولا من أساليب الخداع البريطاني، بل لها مدلولها الدولي الذي تبينت آثاره ومقتضياته

تنتقل الآن إلى العنصر الخامس والأخير من عناصر سيادة الداخلية .

العنصر الخامس : السيادة الأرضية - نبدأ بصوغ المسألة التي نلتمس حكم القانون الدولي عليها بصدد بحثنا في هذا العنصر : هل وجود القوات البريطانية في منطقة القنال — للدفاع عنه ريثما تستطيع القوات المصرية الاضطلاع وحدها بهذا الدفاع — يتعارض مع السيادة الأرضية للدولة المصرية ؟

وقبل أن أجيب على هذه المسألة من الوجهة القانونية أود أن أصرح المعارضين بأنى كنت أود مثلهم أن لا يوجد جندي بريطاني واحد في منطقة القنال بمجرد إبرام المعاهدة ، لا بعد عشر سنين أو عشرين ، تلك كانت أمنيته وأمنية كل مصرى ، ولكنها لا تعدو — وظروفنا ما تعلم — مستحيل الأمانى . ومثلى فى هذه الأمانة كمثل من يلتبس أن يرقى طفرة إلى مناط الشمس والقمر قبل أن يحسب حساب النواميس الفلكية وجاذبية الاجرام ومركز الكرة الأرضية من الأفلاك الدائرة والكواكب السيارة . ومعنى المطالبة بالمستحيل استحالة الظفر بالمطلب .

أن لمركز القنال جاذبية خاصة ، بل لمركز مصر برمتها — حتى قبل انشاء القنال — جاذبيته الخاصة . فمذ استتب الأمر لبريطانيا فى الهند فى أواخر القرن الثامن عشر ، ومنذ تم لها تملك القارة الاسترالية وما يليها من الممتلكات الشاسعة وجدت بريطانيا أن مركز مصر الجغرافى جدير بعنايتها الخاصة ، فهى محط الرحال فى هذه الشقة النائية ، وهى موقع حربى لو استولت عليه دولة معادية لأحبطت وسائل دفاعها عن ممتلكاتها الثمينة فى ذلك الجانب من الكرة الأرضية . من أجل ذلك استقرت السياسة البريطانية منذ ذلك التاريخ القديم على أن تولى مصر عنايتها الخاصة .

كان أول مظاهر هذه « العناية الخاصة » فى أواخر القرن الثامن عشر أن حاولت بريطانيا إيجاد مركز ممتاز لها فى مصر بمشايعة فريق من المماليك ضد الفريق الآخر ليكون لأحدهما الغلبة ويكون لها مقام الخطوة . فلما

جاء نابليون فطن إلى مركز مصر الثمين في مناوأة الامبراطورية البريطانية ، فعمد إلى احتلال مصر ، وظل هذا الاحتلال زهاء ثلاثة أعوام كانت بريطانيا طوالها في هم ورهبة ، ولكنها لم تلبث أن حركت تركيا لاسترداد اقليمها المصرى ، وتعاونت القوات العثمانية والقوات الانجليزية على اخراج الجيوش الفرنسية من مصر . ثم حسبت بريطانيا أن بماليتها سيعودون إلى سابق صولتهم بعد جلاء الفرنسيين ولكن ظهور محمد على العظيم ، وتأيدته من الشعب المصرى برمته ، قضى على هذه الآمال . فجدت إنجلترا قوة صغيرة على مصر لتأييد بماليتها ، ولكن محمد على كان قد سبقها إلى هدم كيانهم ، ثم انقلب على الانجليز فقتك بهم وأجلاهم عن مصر في سبتمبر سنة ١٨٠٧ . منذ ذلك التاريخ أدارت إنجلترا دقة سياستها الخارجية — ممثلة في لورد بالمرستون — نحو هدف واحد : وهو مناوأة محمد على ومنعه من اقامة دولة قوية معادية لها في مصر . وتم لها ذلك بالرغم من انتصارات محمد على الحربية التى تكاد تكون فى حكم المعجزات ، وفتوحاته التى امتدت إلى كل صوب ، وعادت مصر بحكم معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ اقليما عثمانياً يتمتع ببعض عناصر السيادة الداخلية

كل هذا كان قبل انشاء قنال السويس .

فلما تم حفر القنال ، وظهر نفعه فى مواصلات الامبراطورية البريطانية ظهر فى الوقت نفسه خطر جديد على بريطانيا ، فلم تعد تقنع فى اتقائه بتبعية مصر للدولة العثمانية ، بل سعت إلى ايجاد مركز ممتاز لها فى مصر ، وخدمتها الظروف عندما عجزت مصر عن الوفاء بديونها للبصارف الانجليزية ، فعمدت إلى بسط رقابة مالية سياسية على نظام الحكم فى مصر . ولم تلبث هذه الرقابة ان انقلبت إلى احتلال سلب مصر بالفعل كل ما كان لها من عناصر السيادة الداخلية

فأنت ترى أن قنال السويس بحكم مركز مصر الجغرافى ليس من الأشياء التى تملك إنجلترا أن تنهون فيه ، لأثره المباشر فى صيانة حياتها وسلامها أمبراطوريتها . وهذه ليست ظاهرة مستحدثة ، بل ظاهرة مستقرة خلال ثلاثة قرون . فإذا جاءت إنجلترا اليوم — بعد أن تبين لها أصرار الشعب المصرى على استرداد استقلاله مهما طال الزمن ومهما اختلفت مناوراتها المتعاقبة — وقالت انها مستعدة للتخلي عن مركزها الممتاز فى مصر ، ورد ما اغتصبته من عناصر سيادتها الداخلية والخارجية ، مقابل ترخيص مصر ببقاء قوات بريطانية محدودة العدد فى منطقة القنال لضمان الدفاع عن القنال ، إلى أن يحين الوقت الذى تستطيع مصر فى خلاله إيجاد قوات مصرية تتولى الدفاع عنه ، قوات مصرية تركز إليها بريطانيا يومئذ بحكم التحالف الذى ارتبطت به الدولتان ، فكيف نرفض هذا الحل وهو السبيل الوحيد للتوفيق بين هذه المصالح الدولية المتعارضة : مصلحة بريطانيا فى صيانة القنال من استيلاء دولة معادية لها عليه ، ومصلحة مصر فى استرداد كامل استقلالها وسيادتها ؟

وهذا هو الحل الذى حققته معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ : لا أقل ولا أكثر .

قال بعض رجال القانون من المعارضين انه كان يمكن للمفاوض المصرى أن يطلب ويتمسك بحماية عصبة الأمم ، بديلا من بقاء قوات بريطانية فى منطقة القنال ، ريثما تستطيع القوات المصرية القيام بهذه الحماية . وهذا رأى سبقهم اليه المرحوم سعد باشا فى مفاوضاته مع مستر ماكدونالد فى سنة ١٩٢٤ ، وكان من المعقول أن يتمسك به المرحوم سعد باشا فى سنة ١٩٢٤ حين كانت العصبة وسلطانها المرجو مناط آمال الأمم وسندها العتيد . ومع ذلك فقد آثرت بريطانيا قطع مفاوضات سنة ١٩٢٤ على أن تركز

إلى هذا الحل .

فهل من الجائز عقلا أن تطلبوا إلى المفاوض المصرى فى سنة ١٩٣٦ إرغام بريطانيا على الاكتفاء بحماية العصابة للقنال ، بعد إذ فقدت العصابة مكانتها باعتبارها سلطة قاهرة ، ولم يبق لها إلا نفوذ أدبى ، لا شك له خطره ، ولكنه لا يجدى فى صد عادات القوة ، وبعد إذ أثبتت السنوات الأخيرة عجز العصابة غير مرة عن تحقيق الضمان الذى نصت عليه المادة العاشرة من عهد العصابة ؟ ألم تنص المادة العاشرة على التزام الدول الموقعات على العهد بالعمل بكل الوسائل بما فيها القوى الحرة على سلامة أراضى أى دولة تكون فى حظيرة العصابة من عدوان دولة أخرى ، وبالرغم من هذا الالتزام أغارت اليابان على الصين ، وأغارت إيطاليا على الحبشة واستولت عليها أو كادت ، والمادة ١٠ لم تتحرك من مرقدها ، وعهد العصابة لم يجد قتيلا فى حماية الصين أو الحبشة وكلاهما عضو فى العصابة ؟ أبعد هذا نرجو أن تقبل بريطانيا فى سنة ١٩٣٦ ، ما لم تقبله فى سنة ١٩٢٤ ، عند ما كان سلطان العصابة لم يوضع بعد موضع التجريب المهن الذى قاساه فى السنوات الأخيرة ، وعند ما كان الاعتقاد السائد يومئذ هو أن الدول الموقعات على عهد العصابة صادقات العزم على تنفيذ التزامات العهد ؟

تلك وقائع ثابتة لا سبيل إلى المكابرة فيها . وأنى أسأل المعارضين هل لو كانت مصر فى مركز بريطانيا ، وبريطانيا فى مركز مصر ، وكان للقنال هذه الأهمية فى صيانة حياة مصر القومية وسلامة مواصلاتها الإمبراطورية وكانت القوات البريطانية لا تستطيع بعد الدفاع عن القنال ، أكانت مصر - فى خلال الفترة التى تستطيع بعدها القوات البريطانية الدفاع عنه - تقبل أن تكل حماية القنال إلى عصابة الأمم التى ثبت عجزها عن تحقيق الغرض الأول الذى أنشئت من أجله ، أم كانت تشرط - ولا حرج عليها

في هذا الاشتراط لاتصاله بحق الصيانة والبقاء الذي لكل دولة أن تتمسك به — استبقاء قوات لها على القنال ريثما تتألف قوات بريطانية تستطيع وحدها النهوض بمهمة الدفاع عنه ، وتركن اليها مصر بحكم التحالف القائم بين الدولتين ؟

أسأل المعارضين هذا السؤال ولا أخرجهم في طلب الجواب عليه ، وإنما أقول لهم : ان كان يسوءكم حقا بقاء القوات البريطانية في منطقة القنال خلال هذا الأجل المحدود ، فهلوا بنا الى الخلاص منها بالعمل الصادق على تقصير هذا الأجل ، فهذا ما كفلته لنا المعاهدة التي تنددون بها هذا التنديد . هلوا إلى العمل الجاد لتكوين جيش مصرى ، لا يكفي فقط لحماية القنال ، بل يكون موضع الرهبة ومعقد الآمال بين دول الأرض جميعا

*

والآن انتقل إلى الوجهة القانونية *

اختلف فقهاء القانون العام في تحديد مدلول السيادة الأرضية إلى مذهبين : أحدهما ذو لين وهوادة ، وثانيهما ذو صلابة وتشدد . وسأخذ في تكييف أحكام المعاهدة في هذا الشأن بالمذهب الأشد ، حتى أقضى على كل خالجة شك ، أو إثارة من ريب

أما المذهب الأول — وفي طليعة أنصاره Duguit, Michoud , Jellinek Hauriou فيرى أن السيادة بكل عناصرها هي على التحقيق «حق الأمر» ، وحق الأمر بطبيعته لا ينصب إلا على أشخاص لاستحالة توجيه الأمر إلا لكائنات ذات ارادة ، فموضوعه اذن ليس مزدوجا : أشخاص من جهة ورقعة أرضية من جهة أخرى . فالرقعة الأرضية ليست عنصر أساسيا في كيان الدولة الا لأنها ترسم الحد الذي يسرى فيه أمر الدولة على الأشخاص . فهو المنطقة التي ينفذ في خلالها حق الأمر . وإذا كان للدولة أن تحمي

هذه الرقعة الأرضية من عدوان الدول الأخرى، فمعنى ذلك أنها تذودها عن المساس بحق الأمر الذى لها فى حدود هذه الرقعة الأرضية، وليس معناه أن لها على هذه الرقعة الأرضية ما يشبه الحق العيني. وإذا كان لها فى الواقع على بعض أجزاء هذه الرقعة الأرضية ما يشبه الحق العيني — كحق الملكية الخاصة أو حق الملكية العامة — فليس لها مثل هذا الحق على سائر أجزاء الرقعة الأرضية

واذن فحق السيادة الأرضية لدولة لا يتعارض مع بقاء قوات دولة أخرى فى جزء من أرضها بترخيص منها على أثر اتفاق بين الدولتين، ما دام حق الأمر لهذه الدولة يظل ينفذ، خلال هذا الجزء من أرضها، على كافة الأشخاص المقيمين فيه، ولا يستثنى منه إلا أفراد قوات الدولة الأخرى بحكم اتفاق خاص بينهما

واذن فحق السيادة الأرضية للدولة المصرية بحسب هذا المذهب يعتبر كاملا بالرغم من ترخيص مصر ببقاء بعض قوات بريطانية فى منطقة القنال لنفاذ حق الأمر للدولة المصرية فى هذه المنطقة على كل الأشخاص المقيمين فيها، الا تلك الميزات والاعفاءات التى سوف تتمتع بها أفراد القوات البريطانية بحكم اتفاق خاص تبرمه الدولتان، وقد وفينا الكلام على حكم القانون الدولى فى مثل هذه الاتفاقات فى النبعة السابقة

ذلك رأى فريق محترم من فقهاء القانون العام ولكننا لن نأخذ به هنا لما يشوبه من هوادة فى تفسير السيادة الأرضية، ولن نأخذ إلا بالمذهب الثانى، أشد المذهبين وأكثرهما اعتزازا بمدلول السيادة الأرضية

المذهب الثانى فى طليعة أنصاره Hall, Laband, Fauchille
Dupuis, Lapradelle, Alvarez, فلنستمع إلى ما يقوله Fauchille
زعيم هذا المذهب فى تفسير السيادة الأرضية (جزء أول ص ٤٥٠) :

« ان استتار الدولة بجزء من الكرة الأرضية استتارا كاملا فذا هو من أركان فكرة الدولة وشرائط استقلالها وحق تملك الدولة لهذا الجزء هو حق من حقوقها الاولى . والأرض التي تحتلها أمة من الأمم هي ملكها الخاص تستأثر به دون سائر الأمم وتدفع عن حماه كل اعتداء من جانب دولة أخرى تريد أن تساهمها الانتفاع فيه »

غير أنه لا يلبث أن يشفع هذا الرأي بتحفظ خطير ، صدوره من كبير أصحاب هذا المذهب له دلالة الخاصة ، فيقول : « على أنه قد يحصل بحكم تساند الدول المتزايد في هذا العصر أن دولة من الدول لا يجوز لها استعمال حق سيادتها على أرضها لمنفعتها وحدها . فالموقع الجغرافي لدولة قد يشير

اهتمام الدول الأخرى إلى حد يضطرها — ترجيحاً للمصالح الانسانية

الكبرى — إلى منح بعض ميزات انتفاعية للدول الأخرى كحرية المرور

على أراضيها . ولقد طبقت الولايات المتحدة هذا الاعتبار مرات متوالية في شأن طرق المواصلات التي تخترق جمهوريات أمريكا الوسطى لتربط المحيطين الأطلنطي والهادي ، وعلى الأخص في شأن قناة بناما . كما أنه في سنة ١٩١٤ على أثر احتلال ألمانيا لبلجيكا اضطرت الحكومة البلجيكية وعلى رأسها الملك والوزراء إلى مغادرة أراضي الدولة البلجيكية التي استولى عليها الألمان ، والالتجاء إلى جارتهم الحليفة فرنسا التي أقتطعتهم جزءاً من الاراضى بجوار ميناء الهافر — واحتل ملك بلجيكا هذا الجزء هو ووزراؤه ورجال حكومته ، وأقاموا فيه دواوينهم ، مستعملين في أتم استقلال وأمن كل سلطاتهم الحكومية : متمتعين في تلك المنطقة بما يتمتع به السفراء والوزراء المفوضون من الميزات السياسية كحرمة المسكن والاعتفاء من القضاء الفرنسي والضرائب الفرنسية ، بل أجاز لهذه الحكومة البلجيكية التي جاءت تحتل جزءاً من الأرض الفرنسية — طوعاً للضرورة المؤقتة وبحكم التحالف

القائم بين الدولتين - إنشاء ادارة مستقلة للبريد والتلغراف والتلفون واللاسلكى ، ولبت هذا الاحتلال المؤقت إلى نهاية الحرب في الأيام الأخيرة من سنة ١٩١٨ ، على أن هذا الجزء من أرض فرنسا الذى احتلته بلجيكا على هذا النحو لم تفقد فرنسا شيئاً من سيادتها الأرضية عليه ، ولم يعتبر في تلك الفترة جزءاً من أرض بلجيكا ، بل ظل جزءاً غير منقسم من أرض الدولة الفرنسية ، وظل قاطنوه من غير رجال الحكومة البلجيكية تابعين للإدارة الفرنسية ، وتسرى عليهم السيادة الفرنسية كاملة ، (فوشى جزء أول ص ٤٥١ - ٤٥٢)

من ذلك ترى أن السيادة الأرضية الكاملة - فى حكم أصحاب هذا المذهب وهو أشد المذهبين اعتزازاً بمدلول السيادة الأرضية - لا تتعارض ولا تتنافى مع ترخيص الدولة - بحكم موقعها الجغرافى وما قد يستتبعه من ضرورات طارئة - لدولة أخرى ببعض اتفاقات انتفاعية على أرضها ، اتفاقات تتفاوت فى ضخامتها من مجرد اجازة ارتفاق مرور على أراضيها ، الى جواز قيام دولة اجنبية على أرضها لاجل معلوم ، نزولاً على حكم ضرورة طارئة اقتضاها التحالف بين الدولتين

ولا اخال القارىء فى حاجة الى المزيد من التعليق بعد هذا البيان .
فعلى أى الرايين طبق وجوه المسألة ثبت لديه ثبوتاً قاطعاً أن بقاء تلك القوات البريطانية فى منطقة القنال ، ذلك البقاء الموقوت بأجله ، المحدود بعلته ، لا يتناقض مع السيادة الارضية الكاملة للدولة المصرية

السيادة الداخلية

تتمة البحث

رأيت بعض المعارضين في كتاباتهم يخلطون بين أمرين متباينين في جوهرهما، مختلفين في العلة الباعثة على كل منهما : بين إبقاء قوات بريطانية في منطقة القنال لأجل محدود وهو ما نصت عليه المادة ٨ وملحقاتها ، وبين التحالف العسكرى الذى نصت عليه المادتان ٧ و ١٦ ، وأنه وإن كان هناك تساند واتصال بين هذين الأمرين ، ولكنه اتصال لا يحجب التمييز بينهما لمن ينعم النظر

ولما كان تقدير المعاهدة ، وفهمها على الوجه الصحيح ، إنما يتوقف على هذا التمييز ، فقد انتهوا الى نتائج خاطئة في تكييف المعاهدة وقالوا ان المعاهدة تتعارض مع الاستقلال لانه « لا توجد معاهدة تحالف بين دولتين مستقلتين تبيح لاحدى الدولتين ابقاء قواتها الحربية في بلاد حليفها لاي غرض ما » وفضلا عن خطأ هذا التعميم ، لمغايرته للواقع والعرف الدولى والمذاهب السائدة في فقه القانون العام ، كما بينت لك في بحوثى السابقة — المقالين الثالث والرابع — فهو خاطيء من جهة اخرى اذ جعل بقاء القوات البريطانية في منطقة القنال من مستلزمات التحالف العسكرى القائم بين الدولتين . وهذا غير صحيح البتة ، لانه بعد أجل مقدور من السنين سيظل التحالف قائما بيننا وبين بريطانيا بدون ان يصحبه بقاء جندى بريطانى واحد في منطقة القنال ، فليس بقاء القوات في منطقة القنال من مستلزمات التحالف ، والا

لزم دوام بقائها ما دام التحالف قائما بين الدولتين .

انما بقاء هذه القوات ضرورة طارئة ، تنجت عن علة مؤقتة ، وهي عدم وجود جيش مصرى ينهض من الآن للدفاع عن القنال . اما التحالف العسكرى فمرجه من الجانب البريطانى الى علة دائمة وهي حيوية القنال لسلامة بريطانيا وامبراطوريتها ، وخطر مركز مصر الجغرافى على بريطانيا وامبراطوريتها ، ما بقيت بريطانيا والامبراطورية البريطانية ولكل علة حكمها ومقتضياتها

فالعلة المؤقتة اقتضت ترخيص مصر لحليفها بريطانيا العظمى بابقاء قوات بريطانية محدودة العدد والاجل فى منطقة القنال مع تقرير أن القنال جزء لا يتجزأ من مصر وسريان السيادة المصرية كاملة فيه (المادة ٨ وملحقاتها) والعلة الدائمة اقتضت ابرام تحالف دفاعى دائم بين الدولتين فاطمأنت بريطانيا الى سلامة مواصلاتها ، واستردت مصر كامل استقلالها وسيادتها (المادتان ٧ ، ١٦)

اما حلقة الاتصال بين العلتين فى اتفاق الدولتين على غايتها المشتركة فى « توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقة بينهما » (المادة ٤) وقد رأيت ان العلة المؤقتة وعلاجها المؤقت لا يتعارضان مع اكتمال السيادة الارضية للدولة المصرية ، ورأيت ان قيام هذه العلة المؤقتة مشروع فى نظر القانون الدولى بين الدول الكاملة الاستقلال والسيادة وكذلك علاجها المؤقت . ومتى سلمنا بشرعية العلة ، وعلاجها ، وجب التسليم منطقيا بمقتضيات هذا العلاج كترخيص مصر لهذه القوات بمناطق التدريب والمناورات ، وتسهيل وصول المهمات والمؤن لهذه القوات وتفريغها فى ميناءى بور سعيد والسويس (ملحقات المادة ٨) ، فهذه كلها مقتضيات مؤقتة كوقية العلاج الذى اقتضاها ، ووقية العلة التى استلزمت هذا العلاج

بقى ان نعرف على وجه اليقين هل العلة الدائمة ، والعلاج الدائم الذى

استلزمته — وهو ابرام تحالف أبدى بين الدولتين — يتعارض — ان مع استقلالنا التام ؟ للوصول الى ذلك يجب ان تبين حكم القانون الدولي في معاهدات التحالف ومدى أبديتها ، وهذا ما سوف نقف عليه في بحثنا لعناصر السيادة الخارجية في المقال القادم

• • •

بذلك استكملنا بحث عناصر السيادة الداخلية ويحسن بنا أن نقف هنا قليلا لتلخيص النتائج التي انتهينا اليها :

ثبت للقارىء ثبوتنا لاربية فيه ان أحكام المعاهدة لا تتعارض مع أى عنصر من عناصر السيادة الداخلية .

فلا تتعارض مع عنصر التنظيم السياسى لان حريتنا كاملة فى اختيار الاوضاع الدستورية والحكومية التى نرتضيها .

ولا هى تتعارض مع عنصر التشريع وعنصر القضاء ، فحريتنا مطلقة فيهما لا يحدهما أى تحفظ بريطانى ، ولا يكسبها من القيود الا ما نتج عن الامتيازات الاجنبية ، وهذه قد كفلت المعاهدة الغاءها بالطريق الوحيد الذى يتفق مع أحكام القانون الدولى الذى ليس لدولة تخطو خطواتها الاولى فى

الأسرة الدولية مناص من التقيد بأحكامه والتزاماته . كما سآين لك تفصيلا فى مقالات مقبلة .

ولا هى تتعارض مع عنصر السيادة الارضية الذى سجلته لنا المعاهدة كاملا موفورا .

ولا هى تتعارض أخيرا مع عنصر الادارة ، فحريتنا مطلقة فى صياغة نظمنا الادارية ، مطلقة فى تحديد مدى نشاط الادارة المصرية . ولا يحدها هذه الحرية المطلقة تحفظ لبريطانيا فى حماية الاجانب أو الاقليات ، ولا يحدها رأى مستشار بريطانى ، ولا يحدها تدخل إدارة أوروبية للأمن العام .

اتفت كل هذه الحدود السلية التي تحد حريتنا الادارية . ويسلم المعارضون بكل ذلك . ولا مناص لهم من التسليم به ، ولكنهم ينقمون على المعاهدة أن فرضت علينا في ميدان الادارة أعباء ايجائية . وهي حقا أعباء والتزامات ثقيلة الوقر ، يتطلب انجازها تضحيات مالية عظيمة الكم ، ولكنها أعباء اقتضاها حق الاستقلال الذي ظفرنا به ، فاذا كنا جادين في طلب الاستقلال ، فلنضطلع بهذه الاعباء بكل مالدينا من عزم وقوة ، ولنحمل هذه التضحيات بقلب فخور . والا فلنقنع بالاستعباد البريطاني والحماية البريطانية أو الايطالية أو الفرنسية ، ففي ذلك المناخ العطن تتوافر سلاسل الذهب وبرادع الحرير .

فرضت علينا المعاهدة — في ميدان الادارة — تكوين جيش يستطيع وحده الدفاع عن القنال بعد عشر سنين فان لم نستطع فبعد عشرين سنة . وهذا الجيش وما يستلزمه من معدات ومؤون وعتاد ، يتطلب أكثر من نصف ميزانيتنا الحالية ، فوجب أن نحتمل تضحيات مالية جسيمة لتمكين الدولة من القيام بمرافقها الاخرى ، ولكنها تضحيات لا تتردد هذه الامة في قبولها ، بعد تضحياتها النبيلة بأرواح بنينا في طلب الاستقلال .

كذلك فرضت علينا المعاهدة — في ميدان الادارة — انشاء طرق وخطوط حديدية وترقية وسائل المواصلات أسوة بالدول المتحضرة ، وهذا جزء من برنامجنا القومي إذا عنيت حيلفتنا بإبرازه والنص عليه في المعاهدة فذلك لأنه شرط جوهري لا مكان تعاون قوات الدولتين في حالة الحرب بحكم التحالف الدفاعي القائم بينهما .

هذه هي جملة الاعباء التي فرضتها علينا المعاهدة في ميدان الادارة ، وهي كما ترى أعباء الاستقلال الصحيح الذي جاهدنا لبلوغه طوال هذه الأجيال . ولا يحمل بكرامتنا القومية أن يضح فريق منا باعباء الاستقلال .

كنت في بولونيا في صيف هذا العام - تلك الدولة الفتية التي ظفرت باستقلالها منذ سبعة عشر عاما - وأتيح لي أن أدرس نظمها الحكومية عن كثب ، فرأيت أن ميزانية الجيش تبتلع أكثر من نصف ميزانية الدولة ، والنصف الآخر يذهب أكثره في إنجاز مرافق تعميرية واقتصادية عظيمة الأثر في تنمية الثروة القومية ، والبقية الضئيلة بعد ذلك لنفقات ادارة المصالح العمومية ، ورأيت الشعب البولوني يدفع من الضرائب أضعاف ما كان يدفعه قبل أن يظفر باستقلاله ، ولكنه ، بكل طبقاته ، يؤثر هذه التضحيات المالية على الاستعباد المثلث - الروسي والنمساوي والألماني - الذي كان يرزح تحت نيره منذ ثلاثة قرون .

ويقيني الذي لا يزعه ضجيج المعارضين أن الشعب المصري النبيل ليس أقل من الشعب البولوني اعتزازا بكرامته القومية و جلدا على أعباء الاستقلال .

ثانياً — شعبة السيادة الخارجية العنصر الاول : حق السيادة

وما يتفرع عنه من حق السعى نحو الكمال، وحق الدفاع، وحق الأمن

مرة أخرى أرانى مضطراً إلى توضيح موقفى لهداية بعض المعارضين ،
لعلمهم يهتدون

الموقف الذى التزمته فى هذا البحث هو ابتغاء وجه الحق ، فى ذاته ولذاته ،
فهو موقف جد ، آسف أن ليس فيه متسع لعبث الخيال الذى يزينون صفحاتهم
بطرائفه ، ولا لوحى المجون الذى يطالعون الناس بالاعيه .

موقفى أيها الساخطون - ساءحكم الله فيما تفترون - هو موقف أى رجل من
رجال القانون ازاء عقد من العقود . فهذه المعاهدة عقد بيننا وبين بريطانيا .
ولندع الآن البحث النظرى الذى لا جدوى منه فى شرعية الظروف - أو
عدم شرعيتها - التى أدت بنا إلى ضرورة تعاقد أحدنا مع الآخر . فالكل
مجمعون - وأنتم فى طليعتهم - على ضرورة هذا التعاقد . وها هو العقد بين
أيدينا ، فلنفرض أننا وقفنا مع بريطانيا موقف القضاء أمام محكمة دولية
واحتسكنا إلى هذا العقد ، فما هو مدى الحقوق التى نستمدّها من هذا العقد ؟
وهل نستطيع استناداً إليه أن تمسك بأن مصر استردت سيادتها كاملة
واستقلالها تاماً ؟

هذا ما أعالج بيانه فى حيز القانون ، فلست أستمع الى ما وراء القانون
من اعتبارات واحتمالات يفتن فيها بعض المعارضين فنونا وألوانا، ويحتالون
على خلقها احتيالا عجيباً .

موقفى هو موقف المحامى يوضح لاحد طرفى العقد مدى الحقوق التى يتمتع بها بمقتضى العقد قبل الطرف الآخر ، فهو يدرس عناصر العقد على ضوء القانون الذى اؤتمن عليه ، ويصدر حكمه مهتديا فقط بحكم القانون ، وليس له بعد ذلك أن يقول لموكله كما تقولون : انه بالرغم من اكتسابك حق كذا وحق كذا بمقتضى العقد ، إلا أن سطوة المتعاقد معك وقوته وبأسه ستحول دون استعمالك هذا الحق أو ذاك . هذا كلام خارج عن نطاق العقد ، خارج عن حرم القانون ، ولا يصدر من رجال القانون . وهو احتكام الى القوة المادية والعدوان الجائر ، وقديماً كان للقوة ان تفعل ما تشاء ولا يصدها الا قوة مماثلة أو علة معارضة ،

• وانما نحن نتكلم فى نطاق هذا العقد الدولى ، ونحتكم فيه الى منطق القانون الدولى . فليس لأحد ان يقول لنا بعد ذلك انه بالرغم من ان مادة كذا أو مادة كذا تعطيك هذا الحق أو ذاك ، الا ان بريطانيا العظمى ستهزأ بهذه النصوص ، وتحول دون انتفاعك بهذه الحقوق . لأن بريطانيا هي الطرف القوى فى هذا العقد ومصر هي الطرف الضعيف . ولكن بعض الناقدين يمسى على هذا النحو ، فيهزأ بنصوص المعاهدة نصاً نصاً ، ويترجم بل يشوه معانيها على ضوء هذه القوة المادية الغالبة التى تصول بها بريطانيا . وليس عندى ما أقوله لحضرات الناقدين من هذا الطراز الا ان كلامهم هذا خارج عن نطاق القانون ، ودخول فى ميدان البغى والعدوان الذى لا حد فيه لتصورات الخيال ، ولا نهاية فيه للاقتراضات . وليس لنا رجال القانون ان نماشيهم فى هذه الاقتراضات الا — اذا أذنوا لنا — باقتراض واحد ، فيه القضاء على اقتراضاتهم جميعاً .

لنفترض ان بريطانيا قررت فجأة ، وفى غفلة الزمن ، ان تنسى مصلحتها

الحوية في قنال السويس وفي مركز مصر الجغرافي ، وان تنسى وجود هذا الجزء من الكرة الارضية المسعى مصر ، وقررت غدا أن ترحل بجنودها وعتادها وطائراتها ، قررت الجلاء بلا قيد ولا شرط ، ولا تحالف مشروع تركز اليه ، وتأمين في ظله على مصالحها ، ويكفيها شراغتها غير المشروع لاستقلال مصر. لنفرض ان بريطانيا فعلت كل ذلك وقالت لنا : هذى بلادكم فافعلوا بها وبمصلحي فيها ما تشاءون، لكم دينكم ولى دين، فأجيبوني ماذا يمنعها — مادام احتكامكم هو الى القوة المادية واحتمالات القوة المادية — ماذا يمنعها في الغداة أن تنقض هذا القرار ، وتعود أدراجها بجيوشها وأساطيلها وطائراتها ، فتستقر في البر والبحر والجو ما شاءت لها القوة المادية الغالبة ، وتعبث بكل حق أقرته لنا بالأمس ؟

هذا كله خيال سقيم، يمليه تشبهنا بكم في الاحتكام إلى القوة المادية الغالبة، إنما نحن نتكلم بلغة القانون ، وفي حيز القانون ، ولا نخفل في تقدير اتنا بالقوة المادية ولا نقيم لاحتمالاتها الخيالية وزنا . وما كان لرجال القانون أن يفعلوا غير ذلك في أى عصر، فكيف في عصر بلغت فيه ضرورات الامتزاج الدولي ، وضرورات التساند الدولي ، حداً جعل أكثر الدول بأساً وأعظمها سلطاناً تحتكم إلى القانون ، وتسعى جاهدة لتظهر في الاسرة الدولية بمظهر المتمسك بالقانون .

وحسبي بذلك توضيحاً لموقف لا غموض فيه ، وأعود بالقارىء الى نطاق البحث .

استكملنا في المقال الأخير بحث عناصر السيادة الداخلية التي يشترطها القانون العام في الدولة تامة السيادة ، وطبقناها على أحكام المعاهدة تطبيقاً أميناً لا غلو فيه ولا تحيز ، واتيينا إلى حكم القانون فيها . وهو احتفاظ المعاهدة بكل عناصر السيادة الداخلية كاملة موفورة

والسيادة الداخلية هي دعامة السيادة الخارجية ، فليس ثمة سيادة خارجية لدولة لا تتمتع بسيادتها الداخلية . والعكس غير صحيح ، فقد تتوافر السيادة الداخلية لدولة وتتفق عنها السيادة الخارجية ، واذن تكون دولة ناقصة السيادة أو دولة محمية .

والحقوق التي تتألف منها السيادة الخارجية هي الحقوق التي تستعملها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى ، ولذلك يسميها بعض الفقهاء « الحقوق الخارجية » . وفقهاء القانون الدولي سار جمهورهم على تقسيم هذه الحقوق إلى أربعة أنواع : حق الصيانة ، وحق الاستقلال ، وحق المساواة ، وحق التجارة الدولية . وهذا التحليل يجوز التوسع فيه أو الاختصار منه كما رأينا في حقوق السيادة الداخلية . بل أن بعض العلماء — كالعلامة ميشو — يرد هذه الحقوق الخارجية جميعها إلى حق واحد : هو حق الدولة على الدول الأخرى في احترام شخصيتها ، وبالتالي في احترام ما لها من حق الأمر في حدود وجودها المعترف به من القانون الدولي ، أما في مواجهة الدول فليس للدولة حق الأمر على الإطلاق لأنها معن في مستوى واحد . إنما لها عليهم الحق في احترام شخصيتها ، وشخصيتها بالضرورة أوسع نطاقاً من شخصية الفرد ، إذ هي تشمل كل ما يقتضيه حق الأمر في داخل جماعتها ، ويكون لها اذن على الدول الأخرى حق احترام استعمالها لحق الأمر هذا

وستتناول هذه الحقوق الأربعة واحداً بعد آخر فاحصين أحكام المعاهدة على ضوءها :

١ — حق الصيانة

حق الصيانة — كما يعرفه — فوشى — هو « حق كل دولة في اتخاذ كل التدابير التي تكفل حماية كيائها من كل خطر يهددها ، واستعمال كل الحقوق التي يقتضيها الاحتفاظ بسلامتها المادية والمعنوية ، ودفع الأذى الواقع في

الحاضر والأذى المحقق وقوعه في المستقبل ، حتى بذلك تصون عناصر كيانها وهي الأرض والسكان والرابطة الاجتماعية ،
ويشتق العلماء من حق الصيانة حقوقاً متعددة أخصها بالذكر: حق السعى نحو الكمال ، وحق الدفاع ، وحق الأمن .

(١) حق السعى نحو الكمال Perfectibilité

فلكل دولة بمقتضى حق الصيانة الحق في استكمال عناصر ثروتها القومية ، وتنمية قوتها الصناعية والتجارية ، ورفع مكانتها في مناطق العلوم والفنون ، وإرسال بعثات علمية وفنية إلى الخارج ، بل لها أن تقيم في أرض الدول الأجنبية بموافقة حكوماتها معاهد علمية لمواطنيها ، كما لكل من ألمانيا وإنجلترا وفرنسا معاهدها الفنية في أثينا وروما .

وظاهر أن المعاهدة لا تشمل على أى تقييد لحق مصر في السعى نحو الكمال ، بل هي بما تلقى علينا من تبعات الاستقلال ، وبما تمهد لنا من إلغاء الامتيازات الأجنبية ، أكبر حافز لنا على العمل الجاد نحو الكمال القومى

في كل نواحيه

على أن هناك ما يشبه القيد على استعمالنا لهذا الحق وهو اشتراط ارسال بعثتنا العلمية العسكرية — أو على الأصح ايثار ارسالها — إلى إنجلترا دون سواها من الدول ، مادام في معاهد إنجلترا العسكرية متسع للضباط المصريين ، أقول ما يشبه القيد ، ، لأنه سوف تمضى على الأقل عشر سنوات قبل أن يتم تحصيلنا لكل ما يمكن تحصيله في معاهد إنجلترا العسكرية ، ثم تتطلع بعد ذلك إلى ما يكون في معاهد الدول الأخرى من جديد أو مبتكر .

وبعد عشر سنوات تكون المعاهدة قابلة للتعديل ، إلا في مبدأ التحالف وليس لهذا الشأن مساس به ، بل بالعكس متى اطمأنت إنجلترا إلينا بعد هذه الفترة الطويلة من التحالف ، وزال ما يساورها من رية لها العذر فيها بعد

جهادنا المير معها خلال نصف قرن ، كان أكبر ما يسرّها أن يقف الضباط المصريون على كل ما في معاهد الدول الأخرى العسكرية من جديد أو مبتكر ، لو استطاعوا إلى ذلك سبيلا .

أما الضرر الذي يصيبنا في هذه الفترة في رقينا العسكري من هذا الشرط فضئيل أو هو منعدم ، ذلك (أولا) لأن مصلحة الاستخبار والتجسس البريطاني القائمة في إنجلترا منذ عشرات السنوات والتي تصرف في جهودها عشرات الملايين كل عام لن يفوتها إلا القليل في هذه الناحية . و (ثانياً) لا ننس أننا حلفاء بريطانيا ، ولهذا الحلف مقتضياته ، وأولها أنه لن تسمح دولة منافسة لبريطانيا في الميدان العسكري باطلاع بعثاتنا العسكرية إليها على شيء لا تريد اطلاع بريطانيا عليه .

كذلك يتصل بهذا الشرط اشتراط تعليم جيشنا بواسطة بعثة بريطانية عسكرية . وما ذكرناه في مبررات الشرط السابق ينطبق على هذا الشرط . ويضاف إليه أن التحالف الدفاعي بين دولتين ، أحدهما ليس لها بعد قوة حرية ، يقتضى أن تتولى الدولة الأخرى امدادها بوسائل تكوين هذه القوة ، ومن هذه الوسائل امدادها ببعثة تعليمية من رجالها العسكريين ، كما فعلت فرنسا مع حليفتها بولونيا إذ أمدتها ببعثة تعليمية عسكرية لخلق الجيش البولوني ، وكما فعلت ألمانيا مع حليفتها تركيا قبيل الحرب الكبرى إذ أوفرت إليها بعثة عسكرية تضطلع بمهمة ترقية الجيش التركي إلى مستوى الجيوش الحديثة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن التحالف الدفاعي بيننا وبين بريطانيا يقتضى أن تخف بريطانيا إلى نجدتنا إذا هاجمتنا دولة أخرى . وتنفيذ هذا الشرط المفروض على بريطانيا يعرقله ، بل يعبطه ، أن تكون الدولة المهاجمة — أو دولة متصلة بها — قد اطلعت عن طريق بعثتها العلمية العسكرية على

خططنا الدفاعية واستحكاماتنا الحربية .

على أن سريان هذا الشرط محدود بالمدة التي تراها الحكومة المصرية —

لا الحكومة البريطانية — كافية لاستكمال تدريب الجيش المصرى . وهذه

نقطة خطيرة فى مصلحة مصر كما ترى . ولما كان المعارضون قد توافقوا على كتاباتهم

على اغفالها فانى أسجلها هنا عليهم بالنص الحرفى الكامل الوارد فى المعاهدة

« نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى

بما فيه سلاح الطيران وتنوى لمصلحة المحالفة التى تم عقدها أن تختار المدربين

الأجانب الذين قد ترى حاجة اليهم من بين الرعايا البريطانيين وخدمهم فانها قد

اعتزمت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية للمدة التى تراها ضرورية للغرض

المذكور . وتتعهد حكومة صاحبة الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تقدم

البعثة العسكرية التى تطلبها الحكومة المصرية . . (المذكرة الثانية فقرة ثانية)

فاشترط هذا الشرط اذن أمر بدينهى ، له مبرراته الطبيعية ، ولا تكتشفه

مظنة أو رية . أما ما يصيح به المعارضون من أن هذا الشرط سوف تسبب

بريطانيا استعماله بحيث تستبد هذه البعثة التعليمية بقواتنا الحربية ، وتتنزع

مقاليد قيادتها من أيدي القواد المصريين ، فهذا ما لا تحتمله نصوص المعاهدة

كما رأيت ، وعندى أنه يسبب الى مصر أعظم إساءة . وان ظهر بمظهر المحسنين

— من يسعى الى تحميل النصوص لمصلحة بريطانيا أكثر مما تحتمله .

فلنتمسك بكل الحقوق التى تحملها النصوص ، ولننبد بقوة كل ادعاء لا

تحتمله النصوص . وهذه هى المهمة الخطيرة — مهمة التنفيذ — والحمد لله أن

سنخر لخدمة مصر رجالا وقادة يحسنون التمسك بحقوق مصر .

— V —

السيادة الخارجية

العنصر الاول — حق الصيانة

متابعة البحث

قلنا إن التقسيم السائد في فقه القانون العام للحقوق التي تتألف منها السيادة الخارجية هو تقسيمها الى حق الصيانة وحق الاستقلال وحق المساواة وحق التجارة الدولية

وبدأنا الكلام في المقال السابق على حق الصيانة فقلنا إنه تنفرع منه ثلاثة حقوق : حق السعى نحو الكمال ، وحق الدفاع ، وحق الأمن وتكلمنا على حق السعى نحو الكمال واستعرضنا في ضوئه أحكام المعاهدة فيما يختص بالبعثة العسكرية التي سوف توفدها بريطانيا الى مصر لتدريب الجيش المصرى ، وبعثاتنا العسكرية الى معاهدهم التعليمية ، وأوضحنا مبررات هذين الشرطين من مقتضيات التحالف ، وانهما وان ظهرا بمظهر التقييد الموقت لكيفية استعمال هذا الحق ، إلا أنه تقييد صوري لا ضرر يخشى من فرضه ، ولا نفع يرجى من رفعه ، وهو على الحالين لا يمس كيان الحق

ونواصل الآن الكلام على حق الدفاع ، وحق الأمن

(ب) — حق الدفاع *droit de défense*

« حق الدفاع هو حق أولى للدولة في دفع كل اعتداء ، وصد كل هجوم عليها بالقوة ، ومقاومة كل غارة على أراضيها ، أو التخريب لثرواتها . ويسرى مبدأ الدفاع الشرعى بين الدول كما يسرى بين الافراد . وحق الدفاع يستلزم حقاً آخر وهو حق الدولة في تعويض ما أصابها من الضرر بعدوان دولة أخرى . .

هذا ما يقوله (فوشى) فى تفسير حق الدفاع . وليس فيه ما يتعارض مع احكام المعاهدة . بل على العكس قد مهدت لنا المعاهدة ان نستعمل هذا الحق فى اطمئنان و يقين بأن لا تهاجنا دولة على غرة قبل أن نستكمل معدات الدفاع ، و فرق بين استعداد دولة استعداداً يشوبه فى كل لحظة الوجل من المفاجآت ، و تعرقله الرهبة من المباغثات ، و بين استعداد دولة للدفاع استعداداً اتسع فيه الاجل ، فاطمان منه البنيان ، و رسخت القواعد

فهذا تمهيد له خطره فى تمكيننا من استعمال حق الدفاع بالاستعداد له على الوجه الاكمل . و تمت تمهيد آخر وعون جدير بالذكر ، وهو ذلك العبء الايجابى الذى فرضته علينا المعاهدة فى انشاء الطرق و تدعيم المواصلات استناداً الى برنامجنا القومى ، فان الطرق الصالحة خير عدة تستعين بها الجيوش الحديثة ، الثقيلة بأسلحتها الميكانيكية ، فى سرعة التعبئة و سرعة النقل الى مواطن الخطر ، تلك المواطن التى اتسع نطاقها فى الظروف الدولية الحاضرة ، اتسع غرباً و جنوباً بعد أن كان من قبل شمالاً أو شرقاً و شمالاً .

(ج) — حق الامن droit de sécurité

يقول (فوشى) فى تحليل هذا الحق : « هو حق الدولة فى اتخاذ كل الاجراءات التى تكفل أمنها فى رقعتها الارضية من هجوم دولة اخرى . و يترتب عليه حقها فى تهيئة وسائل دفاعها ، و تجهيز الجيوش ، و انشاء المصانع الحربية ، و المعاهد العسكرية ، و اقامة الحصون و الاستحكامات الخ . كما يترتب عليه حقها فى منع من تشاء — لا سيما من الاجانب — من الاقتراب من حصونها و مصانعها الحربية ، و ان تضع الاجانب الوافدين اليها موضع رقابة خاصة ، و ان تجعل من التجسس جريمة تقتضى أشد العقاب ،

« و يقتضى حق الامن ايضا حق الدولة فى عقد المحالفات الدفاعية ،

« و يقتضى حق الامن أخيراً انه يجيز لدولة — ترى ان حقها فى أمنها

تجاهله دولة أخرى — ان تتدخل في شؤون هذه الدولة الاخرى « (فوسى
جزء أول ص ٤١٢ — ٤١٣)

هذا حكم القانون الدولى فى صدد حق الامن ، أحد عناصر السيادة
الخارجية ، فلنفحص نصوص المعاهدة على ضوء هذا الحكم :
لم تقيدنا المعاهدة بأى قيد فى العمل على تهيئة وسائل الدفاع بكل صورها
وأوضاعها ،

فحريتنا مطلقة فى البر والبحر والجو

وحريتنا مطلقة فى اقامة الحصون والاستحكامات .

وحريتنا مطلقة فى انشاء المعاهد العسكرية وتنظيم التعليم العسكرى .

ولم تشترط المعاهدة فى هذا الشأن الا شرطاً هو فى الواقع تيسير لهذه
المهمة علينا ، إذ أوجبت المعاهدة على بريطانيا ، من جهة ، إيفاد بعثة عسكرية
بريطانية ، ننتفع بمشورتها خلال المدة التى نراها ، نحن لاهم ، كافية لاستكمال
تدريب الجيش المصرى ، وحرمت علينا ، من جهة أخرى ، الانتفاع بمشورة
بعثة عسكرية لدولة أخرى خلال هذه المدة . وهذا التحريم هو من مقتضيات
التحالف الدفاعى القائم بين الدولتين — كما أثبت لك فى مقال الامس — فليس
فيه أى مساس بسيادتنا الخارجية الا إذا قلت إن التحالف الدفاعى بين الدول
ينتقص من سيادتها وهو ما لم يقل به أحد .

وحريتنا مطلقة فى اقامة المصانع الحربية ، لأن تماثل الطراز بين أسلحة

الجيش المصرى والبريطانى — هذا التماثل الذى استلزمه تيسير تعاون الجيشين
الحليفين — لا يحول دون استعمال حقنا فى انشاء مصانع حربية تخرج
أسلحة متماثلة فى الطراز مع ما تخرجه المصانع البريطانية . كما أن تعهد
بريطانيا بأن تبيع لنا الأسلحة التى نطلبها من مصانعها تمكيناً لنا من تموين
الجيش المصرى الجديد — وتعهدنا أيضاً باستخدام نفوذها لدى هذه المصانع

فى أن تبىع لنا هذه الأسلحة بنفس الثمن الذى تشتري به الحكومة البريطانية وهو ما يسجل رغبته الصادقة فى تيسير تموين الجيش المصرى الجديد — هذا كله تعهد من جانب واحد ، لا يجوز تحميله أكثر من مدلوله الظاهر ، وهو تيسير تماثل الطراز بين أسلحة الجيشين الحليفين ، ولا يدخل بالبداهة فى نطاق هذا المعنى المحدود حرماننا من حق إقامة مصانع حرية تغنيانا عن شراء الأسلحة البريطانية ، مادامت الأسلحة التى تخرجها مصانعنا متماثلة فى الطراز مع الأسلحة البريطانية ، هذا التماثل الذى اقتضاه التحالف الدفاعى بين الدولتين .

وليس أقطع فى الدلالة على كل هذا من نص المعاهدة نفسه (الفقرة الثالثة من المذكرة المصرية الثانية) :

« يتعين لصالح المحالفة ونظرا لاحتال ضرورة التعاون فى العمل بين

القوات البريطانية والمصرية أن لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية . وتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الأثمان التى تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلها رغبته الحكومة المصرية .»

وأخيراً هذا التحالف الدفاعى الذى ندد به المعارضون ليس وصمة فى

سيادة الدولة المصرية ، بل هو — كما رأيت — من مقتضيات حق الأمن الذى تتمتع به كل دولة تامة السيادة .

اتبهينا الآن من شرح حق الصيانة وما يتفرع عنه من حقوق يستكمل بها كيانه ، وهذا هو العنصر الأول فى السيادة الخارجية ، والآن ننتقل الى العنصر الثانى : حق الاستقلال .



السيادة الخارجية

العنصر الثانى : حق الاستقلال



هذا عنصر السيادة الذى ثور حوله ثائرة المعارضين مؤكدين أن المعاهدة قد هدمته هدمًا .

بل ثور حوله عجب بعض المؤيدين للمعاهدة من تقريرنا أن المعاهدة قد كفلت لمصر استقلالها التام ،

ولذلك سأكون حريصاً فى شرح هذا العنصر على أن لا أتولى الحديث بنفسى ، حتى أكنى المعارضين الهادمين مؤونة الرد على ، وكدهم فى تجميع أماتى العلية ، كما أكنى المؤيدين المتعجبين مؤونة العجب من قولة حق ليست موضعاً لعجب .

سأكون حريصاً فى هذا المقال على أن لا أتحدث بنفسى إلى القارىء ، بل أدعه يستمع إلى حديث أعلام القانون الدولى فى تعريف الاستقلال . ولنبدأ بصوغ السؤال الذى نلتمس الجواب عليه من فقه القانون الدولى : هل عقد هذه المعاهدة التحالفية بيننا وبين بريطانيا ، وما يتصل بها — وان اختلفا فى العلة — من ترخيص مصر لبريطانيا بإبقاء قوات لها موقوته الأجل فى منطقة القنال ، ينتقص من حق الاستقلال الذى للدولة المصرية باعتبارها دولة تامة الاستقلال ؟

أثبتنا لك من قبل — فى المقال الثالث والرابع والخامس — أن هذين الأمرين — التحالف الدفاعى والترخيص بإبقاء قوات بريطانية فى منطقة القنال — لا يتعارضان من أى وجه من الوجوه مع عناصر السيادة الداخلية ،

وعلى الأخص مع عنصر السيادة الأرضية . كما أثبتنا لك — في المقال السادس والسابع — انهما لا يتعارضان مع العنصر الأول من عناصر السيادة الخارجية : حق الصيانة ، بما يتفرع عنه من حقوق ثلاثة : حق السعى نحو الكمال ، وحق الدفاع ، وحق الأمن . فاستعمالنا لهذه الحقوق الثلاثة لا يعرقله هذان الأمران في كثير أو قليل ، فهو استعمال حر طليق من كل قيد قانوني ، بل على العكس اتضح لنا وضوحاً لا غموض فيه انهما — من الوجهة العلمية — خير تمهيد وخير عون لاستعمال هذه الحقوق الثلاثة على الوجه الأكمل في فترة التأهب ودور الانتقال .

والآن نريد أن نمحص حكم هذا التحالف الدفاعي وما يتصل به على ضوء تعريف « الاستقلال » باعتباره العنصر الثاني من عناصر السيادة الخارجية ، والمظهر البارز لهذه السيادة . فان معنى الاستقلال قد يتسع — في العرف الدارج — ليشمل مدلول السيادة الداخلية والخارجية على السواء ، بعنصرهما جميعاً ، أو قد يتخصص — في عرف جمهور الفقهاء — بنشاط الدولة الخارجي وعلاقاتها الخارجية ، وهو المعنى الذي نقصده هنا .

والآن نستمع الى ما يقول العلامة (فوشى) ، أعلى حجة في القانون الدولي ، في تعريف « الاستقلال » : « الاستقلال اصطلاح يدل على نطاق معين من نشاط الدولة ، نطاق خاص بها ، تنفرد فيه بالتعبير عن حريتها وتؤكد هذه الحرية ، إزاء سائر أعضاء الأسرة الدولية . الاستقلال هو الحرية ازاء الدول الأخرى . وانتفاء تدخل الدول الأخرى » — (ص ٥٤ جزء أول) ثم يقول (ص ٥٥) : « على أنه يجب أن نفهم هذا الاستقلال على الوجه الصحيح . فاذا جعلناه مطلقاً في مدلوله ، مطلقاً في كل النتائج التي يقتضيها هذا الاطلاق ، لقلنا أن حق الاستقلال يحيز لكل دولة مستقلة أن تفعل كل ما تشاء وتختار ، بدون أن يكون لدولة أجنبية حق التدخل في

مدى هذه المشيئة ، أو الاعتراض على المسلك الذى ارتضته . غير أنه ليس الا أقلية ضئيلة من الفقهاء تفسر الاستقلال على هذا النحو ، وتغلو فيه هذا الغلو . أما أكثرية الفقهاء فيحيطون مدلول الاستقلال باستثناءات وقيود تتفاوت فى الكثرة والقلة ، ويؤيدهم فى هذا النظر العرف الذى تواضعت عليه الدول .

« فأول قيد يرد على الاستقلال — قيد لا بد منه — هو أن كل دولة فى سلوكها الخارجى تصطدم بالضرورة بحق مماثل لدولة أخرى أو بحق معارض ، واذن فحرية الدولة تقيدها بالضرورة علاقات الانصال الدولى والمعاملات الدولية . ذلك لأن حياة كل مجتمع تنطوى على رضى من جانب كل فرد ، وكلها قويت الأواصر التى تربط أعضاء المجتمع ازداد الرضى المتبادل بين أفراد كثره وغزارة . وعلى هذا النحو ترى استقلال الدول فى الاسرة الدولية — فى جوانب خاصة فيه ، جوانب تميل إلى الازدياد المطرد — تقيده معاهدات تخلق التزامات بين الدول . »

كما أن مقتضيات السياسة الدولية وضروراتها كثيراً ما تحمل فى طياتها قيوداً على فكرة الاستقلال .

« وقد ذهب بعض العلماء إلى حد القول بأنه يجب أن لا يحسب حساب الحياة الخاصة بكل دولة بقدر ما يحسب حساب المصلحة العامة للمجتمع الانسانى . ومن هذا الفريق العلامة Pillet الذى وصل الى اثبات ان اعتبارات الاتصال الدولى ، والتساند والتضامن والتعاون بين الامم ، قد أدت فى الحقيقة والواقع إلى نبذ فكرة الاستقلال الدولى . »

ثم يعقب فوشى على ذلك بقوله (نبذة ٢٦٩) :

« إلا أن هذا النظر فيه بعض الغلو ، لأن هذه الاعتبارات إذا فهمناها على الوجه الصحيح ، ليس من شأنها أن تمس شخصية الدولة بالتقاص ، وإنما

هي تجعلنا نعتد ونحفل بالحقائق الواقعة ، واستقلال الدولة الذي تقيده بعض

هذه الاعتبارات وتطبيقاتها يبقى كاملاً موفوراً *n'est pas atteinte in se*

ولا يصيب كيانه أى أذى ، بل تظل الدولة تامة الاستقلال ولا تعتبر خاضعة لدولة أخرى . غير أنه من الخطأ البعيد أن نقول أن الدولة بحكم استقلالها يكون لها على الإطلاق أن تفعل ما تريد فهي باعتبارها عضواً في الاسرة الدولية يجب أن تراعى في تصرفاتها ما تفرضه عليها ضرورات الحياة في المجتمع الانساني ، أو كما يقول العلامة Alvarez « انه يحصل في العلاقات الدولية الآن ما حصل من قبل في منطقة القانون العام الداخلي ، ففي منطقة هذا القانون لم تعد تتوافر للفرد الحرية المطلقة ، بل اكتفتها قيود اقتضتها مصلحة المجتمع ، ولا تزال تكتنفها كل يوم قيود جديدة . غير أنه بالرغم من كل هذه القيود لم يقل أحد أنه بسببها قد فقد الفرد شخصيته وحرية ، بل بالعكس قد فهم الفرد علة هذه القيود ، فأصبح يشعر ويتمتع بحرية أوسع نطاقاً وأبعد أفقاً عن ذي قبل » . ولقد أصاب بعض الفقهاء إذ يقول : ان استقلال الدولة بدلا من أن يضمحل بالمعاهدات التي تقيده يزداد على العكس تأكيداً وظهوراً ، لأن اعلان ارادتها الذي تسجله الدولة في معاهدة إنما هو تطبيق عملي لحق الاستقلال ، وهو أكثر التطبيقات رسمية وظهوراً ، فالدولة المستقلة تثبت اذن سيادتها الكاملة بنفس التصرف الذي تحد به استعمال هذه السيادة » — (فوشى ص ٤٥٥)

اذن فالرأى الصحيح ، السائد في الفقه الدولي ، يتلخص في ان المعاهدات

التي ترتبط بها الدول فيما بينها لا تتعارض مع ما نكل دولة من حق الاستقلال الكامل بالرغم مما التزمت به في هذه المعاهدات من التزامات وأعباء وقيود

ثم ينتقل (فوشى) بعد تقرير هذه المقدمات الصحيحة ، التي يقره عليها جمهور فقهاء القانون الدولي ، الى البحث في عهد عصبة الأمم والضمان

المتبادل الذى فرضه العهد على الدول جميعها ، كبيرها وصغيرها على السواء :
الكبيرة ضامنة لاستقلال الصغيرة ، والصغيرة ضامنة لاستقلال الكبيرة ،
فالكل من حيث الضمان المتبادل فى مستوى واحد ، ثم يمضى فى موطن
آخر (الجزء الثالث من الكتاب الأول ص ٤٠٢ وما يليها) إلى التوفر على
بحث معاهدات التحالف ومعاهدات الضمان باعتبارها استعمالاً صحيحاً لحق
الاستقلال الكامل والمظهر البارز للسيادة الدولية التامة

فلنتقل معه إلى هذا الموطن ولنستمع إلى حكم القانون الدولى فى
معاهدات التحالف (نبذة ٨٧ ص ٤٠٤ من الجزء الثالث) :
« معاهدات التحالف هى معاهدات ترتبط بها دولتان أو أكثر ، وتلتزم
بمقتضاها كل دولة باشتراك قواتها — كلها أو بعضها — مع قوات الدولة
الأخرى ، وتوجيه هذه القوى المشتركة نحو تحقيق سياسة عامة مشتركة ، أو
بلوغ مطلب معين يشتركان فى السعى إليه ،

« وقيمة المعاهدات التحالفية ومداهما يختلفان بحسب البواعث التى دعت
إلى عقدها ، وبحسب النتائج المطلوب إدراكها من عقدها . فالتحالف ليس أمر
عاطف ، فحسب — عاطفة تؤلف بين الامتين المتحالفتين — بل هو قبل كل
شئ وفوق كل شئ ، أمر مصالح سياسية ومصالح اقتصادية . وعلى ذلك كان
من الطبيعى اذا تحالفت دولتان متفاوتتان فى القوة ، بحيث لا تجلب الضعيفة
للقوية إلا حصة ضئيلة من الامان ، فى حين ان القوية تقدم للضعيفة ضمانا
منيعاً لصيانة استقلالها ، — كان من الطبيعى فى مثل هذا التحالف ان الضعيفة
تتحمل الجانب الاكبر من تكاليفه المادية . »

هذا حكم القانون الدولى فى التحالف وبواعثه ومداه ، فلنتبين منى تتحقق
المساواة بين الحلفاء فى معاهدات التحالف ومنى لا تتحقق : (فوشى نبذة
٨٧١ مكرر) : —

« ومعاهدات التحالف تكون أما معاهدات متساوية أو معاهدات غير متساوية . فالمعاهدات المتساوية هي التي يعقد فيها كل حليف حليفه ، بنفس الاشياء ، أو بأشياء متماثلة في قيمتها ، أو متعادلة في مغارمها ، والتي يتعامل فيها الحليفان معاملة الند للند بغير فارق ظاهر في مكانة كل من المتعاقدين ، أو على الأقل بغير تمييز مفرط في الظهور بينهما ، إلا ما قد يجيزه الحليفان من بعض التفاوت في أسبقية المراتب الشرفية ، فهذا لا حرج فيه »

« أما المعاهدات غير المتساوية فهي المعاهدات التي لا يتواءم فيها الحليفان على نفس الشيء ، أو ما يعادله قيمة أو غرماً ، وتنطوي على تفريق بارز في مكانة المتعاقدين ،

عرفنا الآن نطاق المساواة في معاهدات التحالف . ننتقل اذن الى الكشف عن اللازمة المشتركة في معاهدات التحالف على الاطلاق .

يقول فوشي (نبذة ٨٧٢ ص ٤٠٤) :

« توجد لازمة مشتركة في معاهدات التحالف على الاطلاق : وهي ان كل حليف - بطبيعة الاشياء - يخضع جزءاً من سيادته لسيادة الحليف الآخر .

ولذلك امتازت معاهدات التحالف عن كل أنواع المعاهدات بأنها انما تتوقف قيمتها على حسن نية عاقيديها وحكمتهم . فاذا أخطأ المتحالفون - وهم يوحّدون قواهم في الحلف الذي عقده - في فهم مصالحهم الحقيقية أدى هذا الخطأ حتماً الى منازعات تنتهي في الغالب الى حرب بين الحلفاء ،

والآن تبين أهم الالتزامات في معاهدات التحالف : (فوشي نبذة ٨٧٤

ص ٤٠٤ - ٤٠٥)

« ومن بين أهم الاحكام التي تشتمل عليها في العادة نصوص معاهدات التحالف نخص بالذكر : التزام كل حليف بأن يمد اجتياز أرضه لقوات الحليف الآخر ، والالتزام كل حليف بأن لا يعقد تحالفاً مع دولة ثالثة الا

بعد التشاور السابق مع حليفه ، والالتزام بتقديم عدد مقدور من الجند ،
وان لا يعقد الصلح على غير علم سابق من حلفائه ، وأن يدمجهم في كل هدنة
يرمها ، وأن يسدى اليهم أقصى ما في مقدوره من خدمات ومرافق »

في كل هذه الاحكام تركت القارئ يستمع الى العلامة (فوشى) .
والعلامة بول فوشى أكبر حجة في القانون الدولي . وكتابه الشامل الذى
أخرج أجزاءه المتوالية بين عام ١٩٢١ - و ١٩٢٨ لازالت حديثه كمرجع
دولى فى المقام الأول ، فضلا عن انه لم يستحدث فى هذه الفترة القصيرة فى
منطقة القانون الدولى أى تعديل يمس هذه الاحكام الاساسية
ونرجى استكمال هذه الاحكام لا سيما تحديد أجل معاهدات التحالف
الى الغد حيث نعالج تطبيق هذه الاحكام جميعا على المعاهدة المصرية الانجليزية

- ٩ -

السيادة الخارجية العنصر الثاني - حق الاستقلال متابعة البحث

تركت القارى يستمع فى المقال الأخير إلى حكم القانون الدولى - على لسان أحد أعلامه - فى معاهدات التحالف . وأستطيع أن آتى للقارىء إذا شاء بسجل متسع الحواشى ، ضافى الذبول ، لأسماء أعلام القانون الدولى فى كل دولة . الذين يؤيدون فى مؤلفاتهم هذا الحكم ، ولكن المقام ليس مقام تزايد فى المراجع والاسانيد

والآن نريد أن نطبق هذا الحكم على معاهدة التحالف التى أبرمتها الدولتان بريطانيا ، ومصر ، لتبين ما اذا كان هذا التحالف يتعارض فى أى جانب من جوانبه مع استقلال الدولة المصرية .

وقبل ذلك نلخص النتائج التى اتينا إليها والقواعد التى قررناها :
(القواعد الأولى) - تبين لنا أن عقد المحالفات - لا سيما معاهدات التحالف - هو استمال صحيح لحق الاستقلال الكامل ، بل هو المظهر البارز لهذا الاستقلال ، الذى لا يتعارض معه - ولا ينتقص منه - ما ترتبط به الدول المتحالفة من التزامات وابعاء وقيود

(القاعدة الثانية) - تبين لنا أن معاهدات التحالف بين الدول التامة الاستقلال تشتمل فى العادة على المبادئ الآتية :

تعاون قوات الدولتين الحليفتين وتوحيد هذه القوى فى السعى إلى

الغاية المشتركة

إخضاع جزء من سيادة كل دولة حليفة الى سيادة الحليفة الأخرى تبعاً لمقتضيات التحالف

اعطاء الحليفة لحليفتها ميزات انتفاعية في أراضيها وتقديم أقصى ما في مقدورها من خدمات ومرافق

مراعاة أحكام الحلف في العلاقات الخارجية

(القاعدة الثالثة) المعاهدات تعتبر متساوية ، اذا كانت الأشياء التي تواعد بها الحليفان متماثلة عينا أو قيمة أو غرماً ، وإذا اتفق التفريق الظاهر في مكانه المتعاقدين إلا ما قد تجيزه أحدهما للأخرى من الأسبقية في مراتب الشرف

(القاعدة الرابعة) اذا تحالفت دولتان تختلفان في القوة ، بحيث أن الأقوى تقدم للأخرى ضماناً مالياً لصون سلامتها ، ولا تقدم الأضعف لحليفتها الا ضماناً محدوداً ، فإن هذه يجب أن تحتل منطقياً الجانب الأكبر من التكاليف المادية التي يقتضيها هذا الحلف

هذه هي الأحكام الأساسية في معاهدات التحالف التي تعقدها الدول الكاملة الاستقلال والسيادة ، فلنفحص على ضوءها معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ في كل النصوص التي تنصب على التحالف في ذاته أو على مقتضياته . قررت المادة الرابعة مبدأ التحالف في ذاته . فقالت : تعقد محالفة بين الطرفين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما ، والمادة الخامسة والسادسة قررتا نفس الحكم الذي أوردناه في (القاعدة الثانية) من وجوب مراعاة مقتضيات الحلف في العلاقات الخارجية . فقرضت المادة الخامسة على كل طرف من طرفي المحالفة على السواء الالتزام بأن لا يتخذ في علاقاته مع الدول الأجنبية موقفاً يتعارض مع أحكام المعاهدة ، وفرضت المادة السادسة على الطرفين المتعاقدين على السواء بأن

يتبادلا الرأي إذا أفضى الخلاف بين أحدهما ودولة أخرى إلى حالة تنطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم
أما المادة السابعة فقد ذكرت السبب المحرك لالتزامات هذا التحالف - ما يسمى في عرف القانون الدولي *casus foederis* وهو اشتباك أحد الطرفين في حرب . ويترتب على وقوع هذا السبب نتيجة هي « أن يقوم الطرف الآخر في الحال بإنجاده بصفته حليفاً » - الفقرة الأولى من المادة ٧ - فإذا اشتبكت بريطانيا في حرب خفت مصر إلى انجاده ، وإذا اشتبكت مصر في حرب خفت بريطانيا إلى انجاده .

إلى هنا ترى التزامات الحلف تسير بين الطرفين على قدم المساواة . غير أن بريطانيا امبراطورية مترامية الأطراف ومصالحها موزعة في كل بقعة في الكرة الأرضية . فالحلف الذي يقضى على مصر بإنجاده كلها اشتبكت في حرب ، والانجاء يقتضى امداد الحليف بكل القوى الحربية والمالية ، مثل هذا الحلف يفرض على مصر مغارم لا تتناسب مع قواها ومواردها ، مغارم تكون نسبتها إلى مركز مصر أعظم من نسبة مثلها إلى مركز بريطانيا إذا خفت إلى انجاء مصر

وقد قلنا في (القاعدة الثالثة) ان معاهدات التحالف لكي تكون « متساوية » ينبغي أن لا يتواعد فيها الحليفان إلا بأشياء متماثلة عينا أو قيمة أو غرما . فإذا اقتصرنا على حكم الفقرة الأولى من المادة السابعة كان الغرم على مصر في هذا الحلف أضعافاً مضاعفة لغرم بريطانيا فيه ، وكانت معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ من المعاهدات « غير المتساوية » التي تنتقص من كرامة أحد طرفيها . وهو مصر

غير أن الفقرة الثانية من المادة السابعة جاءت على الفور تقيد مدلول

الفقرة الأولى، هذا المدلول الذي لا نهاية لمداه، وترد بذلك الامور إلى نصابها، والمساواة إلى مكانها المعقول، فقالت: «وتتصرف معاونة صاحب الجلالة ملك مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، في أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الأراضي المصرية - مع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع - جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعه بها في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات،

إذن اقتضت معاونة مصر لبريطانيا إذا اشتبكت بريطانيا في حرب، في القارة الأوروبية أو الآسيوية أو الأمريكية الخ، على أن تقدم لبريطانيا التسهيلات التي في مقدورها داخل حدود الأراضي المصرية. فليست مصر ملزمة بإرسال جيوشها وأساطيلها إلى القارة الأوروبية أو الآسيوية أو الأمريكية الخ، كما تضيع أراجيف بعض المعارضين

أما إذا اشتبكت مصر في حرب - وليس من المعقول أن تكون حرباً هجومية بل ستكون في الغالب حرباً دفاعية - فإن بريطانيا تخف إلى نجدة مصر بكل ما يقتضيه هذا الانجاء من تقديم المدد الحربى بكل صورته والمدد المالى، فالمعاهدة فرضت على بريطانيا «الانجاء، بلا قيد ولا شرط

هذا ما تعاهد عليه الحليفان عينا وقيمة وغرما، ولا شك في أن نصيب مصر فيه أقل من نصيب بريطانيا، ولذلك اقتضى العدل في المساواة بين مغارم الحليفين أن لا تقتصر معاونة مصر لبريطانيا - هذه المعاونة المحدودة - على حالة اشتباك بريطانيا بالفعل في حرب، بل امتدت هذه المعاونة المحدودة التي تعهدت بها مصر إلى حالة «خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها،

ولا حرج في هذا الامتداد ، اذ به وحده تتحقق المساواة بين مغارم الحليفتين . لانه ما دامت معونة مصر لا تتجاوز تسهيلات ومساعدات داخل حدود الاراضى المصرية ، ولا تقتضى ارسال جيش مصرى يحارب الى جانب الجيش البريطانى فى ميدان الحرب حيث يكون ، فهذه المعونة المحدودة اذا توانت مصر فى تقديمها الى ان تشتبك انجلترا بالفعل فى حرب فقد تصبح يومئذ عديمة الجدوى . انما نفعها لبريطانيا يكون على الاخص فى دور استعدادها لحرب داهمة . أما اذا تأخرت معونة مصر الى وقت الحرب بالفعل بين بريطانيا ودولة أخرى ، فقد لا تستطيع بريطانيا الانتفاع بها لقوات الملائم ، ولا تنس ان مدار النصر فى الحرب الحديثة هو عنصر الزمن ، وسرعة استكمال التأهب فى الشهور او الايام بل فى الساعات التى تسبق الاعلان الرسمى للحرب .

ذلك جلى واضح ، لا يجادل فى حقه الا متعنت لا يريد أن يمد عينيه الى رؤية الحق فى وضوح النهار .

ولما كان نصيب مصر فى مغارم هذا الحلف تنتهى كما رأيت عند هذه التسهيلات داخل حدود الاراضى المصرية ، فقد أوجب العدل فى المساواة بين مغارم الحليفتين أن يكون انتفاع الحليف الآخر بهذه المساعدات المحلية

انتفاعا يحقق الاثر يكفل الغايات التى يبتغيها من هذا الانتفاع . ولما كانت

أهم صور هذه المساعدة المحلية التى يرتجىها الحليف الآخر من مصر هى الاستعانة بطرق المواصلات المصرية فى نقل جيوشه ومهباته الى ميدان الحرب حيث يكون ، ولما كانت طرق المواصلات فى مصر لازالت فى دور البداوة ، فقد فرضت علينا المعاهدة تحقيقا للمساواة فى المغارم ترقية وسائل مواصلاتنا ، لا بلاغها الى مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة ،

(الفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة)

اعتبرنا هذه العبء في عداد المغارم ، ولكن الانصاف يقضى أيضا باعتبار غنا عظميا لمصر ، ستكون له آثار بعيدة المدى في ترقية الاقتصاد المصرى في كل ميادينه ، كما لا ننس انه في طليعة المطالب التى نادى بالعمل على ادراكها برنا مجنا القومى

ذلك تفسير نصوص المعاهدة في شأن طرق المواصلات وما يتصل بها من إنشاء مطارات برية وبحرية في الاراضى والمياه المصرية . فهى عبء اقنضاه فرض المساواة في مغارم الحليفتين ، لا فرض التدخل في شؤون البلاد الداخلية والاقتصادية ، كما يقول المعارضون ، ولاهى مظهر من مظاهر الحماية بل الاشتراك في الملكية والسيادة ، كما يهزلون

واذا كان هذا العبء سيكلفنا كثير من الوجهة المالية في العشر سنوات القادمة فإن حليفنا قد أنفق مثل ذلك أضعافا مضاعفة ، انفاقا استمر خلال قرون وأحقاب متوالية ، في سبيل اعداد قواه الحرية التى يتعهد اليوم بانجادنا بها في الحال اذا اشتبكت مصر في حرب

فلا يضحج المعارضون من عبء ، اضطلاعنا به - فضلا عن نفعه الجسيم الظاهر في تنمية الثروة القومية - فانه يدنينا من تحقيق مساواة المغارم في حلف الانداد.

كذلك قال المعارضون في هذا الصدد ان المعاهدة تنطوى على اجازة احتلال بريطانيا لجومصر ، والمعاهدة ترد عليهم من نصوصها بأنها ايضا تجيز لمصر اذا شاءت احتلال جو بريطانيا . فاذا كان في هذه الاجازة انتقاص من سيادة الطرفين فهو انتقاص متبادل من الجانبين ، فيحصل التكامل بالمقاصة . وقد رأيت - في القاعدة الثالثة - ان من المبادئ التى تشتملها في المادة نصوص معاهدات التحالف مبدأ إعطاء الدولة الحليفة ميزات انتفاعية في أراضها لحليفها

بل إخضاع جزء من سيادتها لسيادة حليفتها تبعاً لمقتضيات التحالف ، فإذا كان هذا حكم معاهدات التحالف بين الدول الغريقة في الاستقلال الكاملة السيادة فلماذا ندعى الغضب في غير موضعه ، ونصطنع السخط في غير ما يبرره ؟ قالوا ان مضر لن تستفيد من هذه الاجازة لما بتحقيق طائراتها كما تشاء في جو بريطانيا ، وان النص على ذلك هو من باب السخرية بمقتضى كلاً أيها السادة الغاضبون : لا سخرية في هذا النص ولا عيب مما تدعون ، انما هو اشتراط تبادل الميزات الاتقاعية الذي تقتضيه كرامة الدول المتحالفة ، اشتراط حرص المفاوض المصري على تسجيته ، تمسكاً بكرامة مصر وتمسكاً بكرامة الحلف بين انداد . ولينس الذنب ذنب المعاهدة اذا لم يكن لمصر بعد اساطيل جوية تحلق في جو بريطانيا فلا تلوموا المعاهدة ولوموا أنفسكم في هذا اللغو الذي تنشرون .



نتقل الآن الى حكم المعاهدة في أمر التمثيل السياسي بين الحليفتين . قررت المادة الثانية ان يتولى تمثيل ملك مصر لدى ملك بريطانيا سفير مصرى ويتولى تمثيل ملك بريطانيا لدى ملك مصر سفير بريطانى . ثم جاء في المذكرة المصرية الاولى — على سبيل الخطاب من مصر الى بريطانيا — « انه نظراً لان حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى . . سيكون أول ملك أجنبي يمثله في مصر سفير فان السفراء البريطانيين سيعتبرون ذوى أقدمية على باقى الممثلين المعتمدين لدى بلاط حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، هذه هي القنبلة التي يقذفنا بها خصوم المعاهدة . ولو أخلصوا في ابتغاء الحق لرأوا أن هذا الشرط لا يعدو ان يكون مجرد مظهر شكلى لا يجب ان نحفل به كثيراً في الوقت الذي استرددنا فيه استقلالنا كاملاً وسيادتنا موفورة ، ولنا في ذلك أسوة حسنة بتقاليد بريطانيا نفسها ، فانها لما كانت

مقاليد الحكم في مصر في يد مندوبها في عهد الاحتلال اكتفت له بمرتبة « قنصل عام » ، تأتي منزلته في الاسبقية بحسب أقدميته مع قناصل سائر الدول الاخرى . اكتفت بريطانيا يومئذ بالجواهر ، ولم تعباً بالمظاهر الشكلية الجوفاء ، فهل في اليوم الذي نسترد منها كل عناصر سيادتنا الداخلية والخارجية ، نضن عليها بمظهر شكلي ترتضيه ، أو بزخرف وسيم تبغيه ؟

على أنه لا ريب في أن بريطانيا أحزم من ان تحرص على الشكليات الجوفاء ، وإنما هي — في رأي — قد حرصت على هذا المظهر ، لا لتعز به في مواجهتنا ، بل في مواجهة سفراء الدول الاخرى من خصومها ، أو من تتوقع خصومتهم في المستقبل القريب ، ففي تقدم سفيرها على سفرائهم تذكير لهم بأنها حليفة مصر المقربة من شعبها وحكومتها ، وادلال عليهن بهذا الحلف

ويكفي أن تطلع على الصيغة التي جاء بها هذا الشرط في المعاهدة لتلس تأييد رأي هذا . فقد جاء بصيغة منحة من جانب مضر ، لا بصيغة فرض ترغماً بريطانيا على الاذعان له . وهذه الصيغة ، فضلاً على أنها أصون لكرامة مصر ، فإن لها مقتضياتها ، وعلى الأخص مقتضيات المنحة المستمرة التي تفرق بفوارق معلومة لرجال القانون عن الالتزام التعاقدى المستمر .

قلت منحة مستمرة ، والأصح أن أقول منحة موقوتة . وهذا التوقيت ظاهر من نص الفقرة الثانية من المذكرة المصرية التي تقول : « وتكون محتويات هذه المذكرة خاضعة لاعادة النظر في الوقت والشروط المنصوص عنها في المادة السادسة عشرة من المعاهدة » ، والمادة السادسة عشرة تنص على تنظيم اعادة النظر في المعاهدة بعد عشر سنوات أو بعد عشرين ولم تشترط الا استمرار التحالف طبقاً للمبادئ التي تنطوي عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ . فترى من ذلك انها أغفلت ذكر المادة الثانية الخاصة بالتمثيل السياسي ، واذن فحكم هذه المادة من الأحكام الجائزة التغير عند اعادة النظر في المعاهدة بعد عشر سنين

هذا من وجهة الواقع . أما من وجهة القانون الدولي البحت فهذا الشرط لا ينتقص قط من مساواتنا مع بريطانيا في شيء ، ولا يخل بوصف المعاهدة بأنها من المعاهدات « المتساوية » ، فقد رأينا من أحكام هذه المعاهدات — (القاعدة الثالثة) — أنها المعاهدات « التي اتفق فيها التفريق الظاهر في مكانة المتعاقدين إما قد تجيزه أحدهما للآخرى من بعض الأسبقية في مراتب الشرف » . ولا شك في أنه يتصل بمراتب الأسبقية هذه تقدم السفير البريطاني على سفراء الدول الأخرى ، لاسيما إذا ارتكن هذا التقدم إلى حدث تاويخي جدير بالتسجيل وهو أن سفير بريطانيا سيكون أول سفير يوفد منذ قرون طويلة الأمد إلى بلاط جلالة ملك مصر المستقلة .

أبدية التحالف

ومداه الذى يحيزه القانون الدولى

هذه هى النقطة الأخيرة فى بحثنا للمعاهدة من ناحية التحالف الدفاعى والشروط العسكرية .

لكل معاهدة أجل مكتوب وأجل معاهدتنا مع بريطانيا هو عشرون سنة مع جواز إعادة النظر فيها بعد عشر سنين ، الا فى مبدأ التحالف الذى نصت عليه المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ ، فقد قضت علينا المادة ١٦ بوجوب استدامته والاحتفاظ به فى معاهداتنا المقبلة مع بريطانيا ، كما قضت بالمثل على بريطانيا بوجوب استدامته والاحتفاظ به فى معاهداتها المقبلة مع مصر ، الى أبد الدهر

ذلك هو الرق الأبدى والحماية الأبدية المضروبة على مصر كما يرى المعارضون ، ولا أدرى لماذا لا يمشون فى هزلهم الى نهايته ويقولون أيضاً أنه رق أبدى وحماية أبدية تفرضها مصر على بريطانيا ؟ فالالتزام بدوام الحلف قد ارتبط به الطرفان المتعاقدان على السواء ، وقد رأينا فى تحليل أحكام هذا الحلف أن مغارم بريطانيا فيه — اذا وقعت الواقعة التى تحرك أحكامه — تزيد فى الواقع عن مغارم مصر المحدودة بتسهيلات ومساعدات داخل حدود الاراضى المصرية

أما نحن فلا نرى فى حكم المادة ١٦ الا رغبة بريئة فى استدامة الصداقة بين دولتين ، رغبة ليس لها من القوة والاثر الا بالقدر الذى يحيزه القانون الدولى لمثل هذه الرغبات . فلنستمع الى حكم القانون الدولى فى أجل المعاهدات وعلى الأخص فى ماهدات التحالف .

تنتهى المعاهدات اما بتنفيذ ما تعاهد عليه الطرفان ، أو بانقضاء الاجل المتفق عليه ، أو بوقوع شرط فاسخ منصوص عليه فى المعاهدة ، أو باستحالة التنفيذ استحالة مادية أو قانونية ، أو بتنازل أحد الطرفين عن الحقوق التى يستمدّها من المعاهدة قبل الطرف الآخر اذا نصت المعاهدة على جواز انقضائها بهذا الاعلان

فاذا لم تنص المعاهدة على جواز انقضائها بهذا الاعلان الفاسخ من جانب أحد طرفيها ، فهل تظل المعاهدة تنتج أحكامها والتزاماتها الى مالا نهاية ؟ يقول (فوشى) فى ذلك مقررأ الرأى السائد فى الفقه الدولى (نبذة ٨٥٣ ص ٣٨٣ وما يليها جزء ثالث) : —

« لما كانت أبدية المعاهدات مطلبا مستحيل الادراك ، كاستحالة أبدية الدساتير ، فإن كل المعاهدات التى تعقد بغير تحديد لاجلها تعتبر حتما شاملة لحكم ضمنى يحيز فسخها اذا تغيرت الظروف *rebus sic stantibus* ، اى يفترض دائما ان طرفى المعاهدة قد وقعاها مع تحفظ مفهوم ضمنا فيما بينها باعتبار المعاهدة منتهية اذا تغيرت الظروف التى عقدت بسببها ، فتى انقضى السبب بطل المسبب ، وانهاء المعاهدات نتيجة حتمية لزوال الأسباب التى دعت الى عقدها

« فالتقيد بالمعاهدات على وجه الدوام أمر مغاير لطبيعة الأشياء ، غير أن تغيير الظروف التى عقدت المعاهدة فى ظلها هل يكتفى وحده لاعتبار الالتزامات ، التى ارتبط بها المتعاهدان يومئذ ، منتهية بحكم القانون *ipso jure* بحيث يكون لأحد الطرفين ان يحتج بالظروف والملايسات الجديدة ليرى نفسه فى الحال وبمحض ارادته وحده من التزامات العهد ؟

« كلا بدون شك . لأن التسليم بذلك معناه أن لا يلتزم متعاهد بعهدته إلا إذا كان تنفيذه أجدى عليه من نكته . فلا يجوز إذن لدولة التزمت بمعاهدة

أصبحت ترى ان أحكامها لم تعد تتفق مع ضروراتها الحاضرة ، لا يجوز لها ان تتحرر من هذه المعاهدة بتصرف من جانب واحد *unilatéral* ، بل يجب عليها ان تدعو الى مفاوضات جديدة مع الدول المتعاهدة معها ، وان تثبت في مواجهتهن تغير الظروف التي دعت الى عقد المعاهدة عند ابرامها وكانت تبرر يومئذ قوتها الالزامية . يجب أن يكون فسخ المعاهدات على هذا النحو قد مهد له تفاهم سابق بين طرفيها . وهذا هو الحل الصحيح الوحيد الذي ينظر نظرة انصاف الى كل وجوه المسألة ، والرأى الذى ظفر بتأييد جمهور فقهاء القانون الدولى ، واصطلحت الدول جميعاً على اتباعه في ميدان السياسة الدولية ، (انظر فوشى جزء ثالث ص ٨٥٤ ، حيث يورد سابقات دولية كثيرة تأييدا لهذا الحل من تاريخ الدول في القرن التاسع عشر والقرن العشرين) ذلك اذن هو الحكم السائد في أجل كل المعاهدات . ولما كانت معاهدات التحالف هي فصيلة من المعاهدات العامة فإن هذه القواعد تسرى بالمثل عليها . يقول في ذلك فوشى (جزء ثالث نبذة ٨٧٥ ص ٤٠٦) :

« تسرى في هذا الشأن القواعد العامة السارية في كل المعاهدات . فمعاهدات التحالف تنتهى ببلوغ الغرض الذى عقدت لادراكه ، أو ببلوغ الأجل المضروب لانتهاؤها . كما تسرى هنا أيضاً قاعدة *rebus sic stantibus* فمعاهدات التحالف تكون قابلة للانتهاة إذا تغيرت الظروف التى عقدت بسببها ، ثم يتساءل فوشى عما إذا كان القانون الدولى يفرض هنا ما رأيناه يفرضه في المعاهدات الأخرى من وجوب التفاهم السابق بين المتعاهدين قبل اقدام أحدهم على الفسخ ، وهلا يجوز فسخ معاهدات التحالف بإرادة طرف واحد ؟ ويجب على ذلك بما يأتى (ص ٤٠٦) :

« يظهر أنه يجب هنا تقرير استثناء لقواعد القانون العام السارية في هذا الشأن . إذ كيف يجوز ارغام دولة على البقاء في حلف أصبحت التزاماته

وأعبأوه تتعارض مع سلامتها وينبوع خطر على كيانها ، لمجرد كون الطرف الآخر يأبى أن يبرئها من آثاره .

غير أنه يشفع ذلك في النهاية بما يفيد قصر جوازه على المحالفات الأبدية — النادرة بالفعل — ونفى جوازه في المعاهدات ذات الأجل المحدود ، فيقول (ص ٤٠٧) : « أن التسليم لدولة بجواز تخلصها بإرادتها وحدها من حلف عقده إنما معناه ومآله في النهاية العبث بالشرف الدولي ونكث العهود التي هي إحدى دعائم القانون الدولي . والواقع أن المسألة ليست لها الأهمية التي تبدو بها . لأنه لا محل لآثارها إلا في المحالفات الأبدية ، وهذه نادرة ، لأن تماثل المصالح تماثلاً أبدياً بين دولتين — وهو ما يقتضيه الحلف الدائم — يندر أن يتحقق فعلاً بين الدول ، وإذا تحقق فأنما يكون ذلك إلى أجل محدود ،

ذلك حكم القانون الدولي في مدى أبدية المعاهدات ، واضح بين لمن يريد استقرار الحق المبين . أوردته لك على لسان الحجة العالمية العلامة (بول فوشى) فلا ذكر لك ما يقوله أعلام آخرون في الفقه الدولي ، لتزداد يقيناً على يقين . يقول العلامة كريتيان Chrétien (نبذة ٣٢٩ ص ٣٧٥) : « ان الالتزامات التي تفرضها معاهدة تحالف تنقضى وتنعدم إذا أصبح تنفيذ المعاهدة بحكم تغير الظروف مهدداً لكيان الدولة الحليفة المطلوب منها تنفيذ هذه الالتزامات ، إذ لا يجوز ارغامها على الانتحار ،

ويقول العلامة بلنتشلي Bluntschli (نبذة ٤٤٨) : « ان التزام الدولة بانجاد حلفائها هو التزام يخففه ويقبده ضرورة الدفاع عن نفسها أولاً ،

ويقول العلامة لوتيه Louter (الجزء الأول ص ٥١٨) : « ان المخاطر العظيمة والتضحيات الجسيمة التي تصحب الحروب في العصر الحاضر أكثر من ذي قبل ، تجعل من المجازفة غير المأمونة التسليم في معاهدات التحالف —

أكثر من المعاهدات الأخرى — بجواز فسخ الحلف من جانب واحد ، والهروب على هذا النحو من التزامات الحلف الثقيلة ، واذن لا يجوز مبدئياً التجرر من التزامات الحلف بإرادة طرف واحد ، إلا إذا كان تنفيذ هذه الالتزامات قد أصبح بحكم مرور الزمن وتغير الظروف لا يتفق مع مصالح الحلفاء السياسية ، أو إذا أصبح من المستحيل على الحليف أن يقدم المعونة التي وعد بها حليفه لأن الدفاع عن سلامته يشغل كل قواه ويستوعب كل موارده فهنا يتحرر الحليف من التزاماته بحكم حالة الدفاع الشرعى ،

ولأخض بالذكر أخيراً رأى الحجة البريطانية — شاهد من أهلها — العلاقة أوبنهايم Oppenheim (نبذة ٤٣٩ ص ٦٨٨ وما يليها) : « ولو أن المعاهدات التي عقدت لأجل محدود ، والمعاهدات التي ترمى نصوصها الصريحة الى إيجاد حالة دائمة ، لا يجوز — كما قلنا — فسخها بمجرد انسحاب أحد الطرفين بمحض إرادته ، إلا أن لهذه القاعدة استثناء . هذا الاستثناء يترتب على القاعدة المسلم بها اجماعاً في أن التغيرات الحيوية في الظروف قد تكون من الخظورة بحيث تبرر لأحد طرفي المعاهدة طلب إبرائه من التزاماته بالرغم من أن المعاهدة التي ارتبط بها ليست من المعاهدات التي تنقضى بمجرد إعلان الفسخ يرسله أحد الطرفين الى الآخر . فالأكثرية العظمى من فقهاء القانون الدولي ، وكل حكومات الدول المتحضرة تسلم بمبدأ *rebus sic stantibus* ويقررون أن كل المعاهدات التي تعقد تعتبر متضمنة لهذا الشرط . ولا نشك في أن هذا الشرط قد ينطوى على خطر كبير ، لأنه قد يساء استعماله — وقد أسىء بالفعل استعماله — في نكث الدول لتعهداتها مع الاحتماء في الوقت نفسه بالقانون والظهور بمظهر المتمسك بالقانون . غير أن كل ذلك لا يغير الواقع وهو أن التسليم بهذا الشرط الاستثنائي ضرورى للقانون الدولي وللعلاقات الدولية كضرورة قاعدة الزامية العقود *pacta sunt servanda*

فاذا اصطدم كيان الدولة أو نموها الحيوى مع الالتزامات التى ارتبطت بها فى معاهدة فيجب أن تتلأثنى هذه الالتزامات ، لأن صيانة النفس والتقدم الملائم لنمو الشعب وسداد حاجاته الحيوية هما أول واجب مفروض على الدولة . وارتباط الدولة بمعاهدة مفروض فيه دائما انتقادها أن لا يكتنف ابرامها خطر على وجودها أو نشاطها الحيوى — ولذلك كانت كل معاهدة تحتوى على هذا الشرط الضمنى الذى لا يفتقر فى ثبوته الى النص عليه ، وكل التزام أصبح بعد عقد المعاهدة خطراً على سلامة الدولة أو نشاطها الحيوى . بحكم ظروف لم تكن منظورة يوم عقد المعاهدة ، فلتلك الدولة الحق فى طلب ابرائها من التقيد به ،

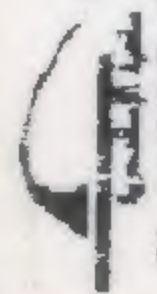
« واذا كان التغير الحيوى فى الظروف يؤدى كل يوم الى تغيير الشريع وتغير أحكام القضاء فى شأن من الشؤون ، فلماذا لا يكون له نفس الاثر فى منطقة القانون الدولى وفى التزامات المعاهدات »

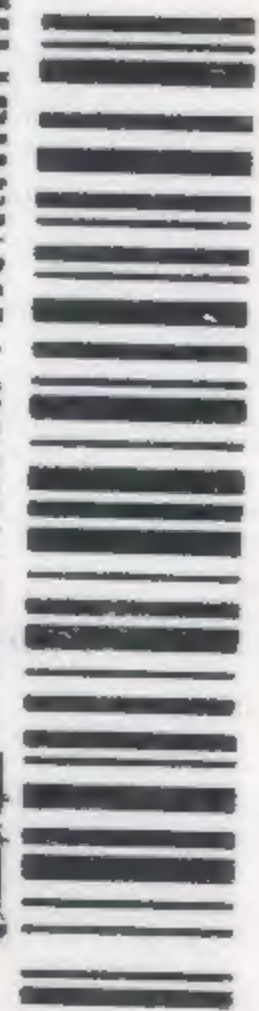
*
* *

ذلك حكم القانون الدولى فى أبدية المعاهدات وأبدية التحالف : هذه الأبدية خاضعة فى مداها لحكم قاعدة تغير الظروف كما رأيت .

وما أرى الظروف مؤذنة بتغير قريب ، وسيظل التماثل بين مصلحة مصر ومصلحة بريطانيا قائماً الى أمد بعيد — مصلحة بريطانيا فى سلامة القنال واعتمادها على صداقة الأمة المصرية ، ومصلحة مصر فى تدعيم استقلالها بحلف حليف قوى أمين — وما دام التماثل بين مصالح الحليفين قائماً فلا حرج فى قيام الحلف ، ولا ضرر منه ولا ضرار ؟

026
041
684
1

 Bibliotheca Alexandrina



0944589